وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنـوان:

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

دراسة حالة مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة

مذكـرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- بوسنينة جمال
- بوفافة الحسين

إشراف الأستاذة:
- كافي فريدة

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون"

سورة التوبة الآية 105

الملخص:

يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا استراتيجيا والبديل الأكثر عملية أمام الدول المتقدمة والنامية ، وذلك لما تمتلكه من خصائص التي تؤهلها للوصول لمعدلات النمو المرجوة وتجاوز الاختلالات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، بحيث أضح من غير المتوقع إحداث نمو متوازن وتنمية محلية مستدامة في هذه الدول دون دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق وفي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة تسعى الجزائر وعلى غرار بقية الدول النهوض بهذا النوع من المؤسسات، من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تهدف من خلالها إلى توجيه مميزات هذه المؤسسات بغية خدمة التنمية الشاملة والتنمية المحلية المستدامة ضمن مختلف المناطق المكونة لها، وباعتبار أن ولاية ميلة من الولايات التي تسعى إل المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة من خلال الارتقاء بمستويات التنمية المحلية المستدامة في المنطقة واستغلال جميع الآليات لدعم هذه التنمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية المستدامة، ولاية ميلة.

إهداء:

بحمد الله وعونه وتوفيقا منه جل في علاه تم انجاز هدا العمل المتواضع والذي أهديه إلى كل من كان سبب وجودي إلى من سهر الليالي على تربيتي ورعايتي وأنا صغير وعلى تعليمي ونجاحي والدعاء لي وأنا كبير.

إلى من أدين لهما بكل لحظة من عمري، وبكل ما أملك، أمي الغالية و أبي العزيز، حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى كل إخوتي وأخواتي: محمد، يوسف، نادية، لبنى، لويزة، فتيحة و أخص بالذكر البرعمة الصغيرة نوارة.

إلى كل أفراد العائلة من قريب أو بعيد و إلى كل من يحمل لقب " بوفافة "

إلى أصدقاء الدرب الدراسي الجامعي: زاكي، السعيد، زكرياء، يوسف، فاتح و أخص بالذكر بشير، جمال، عبد الحق و حكيم الذين كانوا بمثابة العائلة الثانية لي.

إلى زميلي في هدا العمل: جمال.

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هدا العمل.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

و إلى من يصعب علي جميعا فراقهم أهدي هدا العمل المتواضع.

" الحسين"

إهداء:

الحمد لله الذي قال في محكم تنزيله " و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الذي وفقني في مسيرتي و أنار دربي و طريقي، إلى الذي كلم نبيه بأول كلمة و هي إقرأ، و الذي رفع الذين أوتوا العلم درجات إلى ربي خالقي و رازقي من حيث لا أدري الذي أرجو أن يتقبله مني و يجعله ثوابا في ميزان أعمالي.

أهدي ثمرة عملي هذا إلى أغلى شيء لدي والدي:

إليك يا من الجنة تحت أقدامك و سر حناني بين أحضانك إليك يا من لا تكفي الكلمات عن وصفك و شكرك إليك يا حبيبة قلبي و روحي يا من لا وجود للحياة بدونك إليك يا سندي و يا مصباح ظلمتي إليك أمي سر وجودي و نجاحي " فتيحة " حفظك الله و أطال عمرك وأدامك سندا لرأسي.

إلى من أفتخر و أعتز به رمز النبل و العطاء أبي الحبيب " عبد الكريم " حفظك الله و أدامك تاجا فوق رؤوسنا.

إلى كل إخوتي: رمضان، صالح، رفيق، سيف الدين، و خاصة عبد الرزاق الذي كان ممولي طيلة الحياة الجامعية.

إلى زوجة أخي و أبنائها أمين و محمد حفظهم الله.

إلى جميع عائلة " بوسنينة " كبيرهم و صغيرهم، ذكرهم و أنثاهم.

إلى جميع أصدقائي: مراد، نجم الدين، بلال، أحمد، و خاصة وليد الذي قضيت معه أطول مشوار دراسي الذي أتمنى له كل التوفيق والنجاح في حياته العملية .

و إلى الذين لم و لن ينساهم قلمي سبب السعادة في الجامعة الأصدقاء الأربعة: حسين، بشير، عبد الحق و عبد الحكيم الذين قضيت معهم حياة جامعية زاهية الذين بحضورهم يغيب الديفونتاج.

كما لا ننسى كافة الأسرة الجامعية والمركز الجامعي ميلة للإستيراد و التصدير.

" جمال "

شكر وتقدير:

الحمد لله حمدا خالصا لوجهه الكريم " ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه " نشكر الله عز وجل و نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ الأرض و ملئ ماشاء الله من شيء بعده يليق بجلال وجهه و عظمة سلطانه سبحانك ربي و بحمدك و نصلي و نسلم على الحبيب المصطفى خير الأنام سيدنا محمد عليه صلوات الله و سلامه.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة "كافي فريدة " التي لم تبخل علينا بنصائحها و إرشاداتها طيلة قيامنا بهذا العمل كما نتقدم بالشكر إلى جميع موظفي مديرية الصناعة و المناجم لما قدموه لنا من معلومات كانت سندا لنا في الجانب التطبيقي.

و في الختام نرجو من الله عز وجل أن يكون هذا العمل المتواضع مرجعا ذا فائدة لإخواننا الطلبة و أخواتنا الطالبات و نسأل الله أن يحقق فيما كتبنا مبتغانا و على الله قصد السبيل و فوق كل ذي علم عليم والحمد لله رب العالمين.

جمال و الحسين

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
3-01	الهيكل التنظيمي لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58
3-02	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمال في ميلة من (2006-2014)	66
3-03	توزيع المؤسسات حسب مجموع فروع النشاط بميله	68

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01-1	معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	10
01-2	المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة	48
02-2	المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية المستدامة	49
03-2	المؤشرات البيئية للتنمية المحلية المستدامة	49
01-3	تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية ميلة	65
02-3	تطور تعداد مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميلة من (2014-2006)	66
03-3	توزيع المؤسسات حسب فروع النشاط لولاية ميلة	67
04-3	مقارنة توزيع المؤسسات حسب مجموع فروع النشاط	68
05-3	توزيع عدد المؤسسات حسب النشاطات الاقتصادية 2013-2014	69
06-3	توزيع عدد المؤسسات حسب دوائر الولاية	70
07-3	توزيع عدد المؤسسات حسب بلديات الولاية	70
08-3	توزيع عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فروع النشاط لميلة	72
09-3	توزيع الأجراء حسب بلديات الولاية	72

فهرس المحتويات

المكونات	الصفحة
الملخص	أ
الإهداء	ب-ت
شكر وتقدير	ث
قائمة الأشكال	ج
قائمة الجداول	ح
فهرس المحتويات	خ-د-ذ
المقدمة	01-04
الفصل الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
تمهيد	06
المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المبحث الثاني: أساسيات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الأول: مجال عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد	25
المبحث الثالث: مشاكل، تحديات وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المطلب الأول: المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الثالث: آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: مدخل حول التنمية المحلية المستدامة	34
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	36
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية	36
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية	37

المطلب الثالث: مبادئ وركائز التنمية المحلية	38
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة	40
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة	40
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة	42
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة	44
المبحث الثالث: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة	50
المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة	50
المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة	51
المطلب الثالث: حلول ناجعة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة	52
خلاصة الفصل	54
الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة	55
تمهيد	56
المبحث الأول: لمحة عن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة	57
المطلب الأول: نشأة ومهام المديرية	57
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميلة	58
المطلب الثالث: هياكل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	59
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة	65
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميلة	65
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميلة	70
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة	72
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة	74
المطلب الأول: واقع التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة	74
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة بميلة	76
المطلب الثالث: عراقيل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة	79
خلاصة الفصل	82

الخاتمة	83-85
قائمة المراجع	86-89

المقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما لأجل ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات، والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه المؤسسات تعتبر البديل الأكثر عملية أمام الدول وخاصة النامية منها لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة التشوهات البيئية.

فالأدبيات التنموية منذ عقدين تقريبا عمدت إلى الترويج للتنمية المحلية وأهميتها ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية، وخاصة بعد بروز مصطلح الاستدامة وتنديد المنظمات الرسمية والغير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معنى الاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية وعلى جميع الأصعدة المحلية والوطنية...الخ، ولقد شددت هذه الأدبيات على أهمية الاعتماد على هذا الأسلوب الجديد في العمل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي محليا، والذي يعتمد على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية، بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطريقة العمل انطلاقا من المحلية وصولا إلى الوطنية ومنها إلي العالمية، ومن هذا باتت التنمية المحلية المستدامة تشكل ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة والموافقة لشروط الاستدامة، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي المستدام بين مختلف المناطق، وفي مقدمتها تنفيذ مشروعات البني الأساسية إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات المتوسطة والصغيرة المدرة للدخل والمحافظة على البيئة.

أ- إشكالية البحث:

من منطلق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة قمنا بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟ وما واقع ذلك في ولاية ميلة؟

للتمكن من الإجابة عن هذه الإشكالية، تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2- ما هي أبعاد ومحددات التنمية المحلية المستدامة؟

3- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

ب- فرضيات البحث:

للتمكن من الإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1– للمؤسسات المتوسطة والصغيرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

2– التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية.

3– تساهم إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة .

ت–أسباب اختيار البحث:

إن اختيار هذا البحث يعود إلى مجموعة من الأسباب:

* الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع، بالإضافة إلى محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العملية والنظرية.

* الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة.

* محاولة معرفة مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى فاعليتها في مكان إجراء الدراسات النظرية.

ث– أهداف البحث:

يهدف هذا البحث عموما إلى ما يلي:

1– نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتنمية المحلية المستدامة على حد سواء.

2– إبراز مكانة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية المستدامة.

3– محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتسليط الضوء على مدى كفاءتها على مستوى ولاية ميلة .

ج– أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

1– إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة وبالتنمية المحلية المستدامة على حد سواء؛

2– الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية؛

3– لكون التنمية المحلية المستدامة أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة؛

ح– حدود الدراسة:

الحدود النظرية: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا أردنا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعده التنموي المحلي المستدام.

الحدود المكانية: لقد تمحورت دراستنا على حالة ولاية ميلة من خلال دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية المستدامة.

الحدود الزمنية: لقد ركزنا في الدراسة على تطور مساهمة المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر على المدة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2014 ، أما الدراسة الميدانية في ولاية ميلة امتدت من 2006 إلى 2014 وفي بعض الأوقات تعذر علينا التقيد بهده المدة إما بسبب غياب المعلومات أو لأساب أخرى.

خ– منهج البحث:

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومضمون التنمية المحلية المستدامة قمنا بالاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتنمية المحلية المستدامة.

أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على **منهج دراسة الحالة**، من خلال الاعتماد على المعطيات والبيانات التي تحصلنا عليها من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول هذا القطاع ومدى مساهمته في التنمية المحلية المستدامة.

د– خطة وهيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، تناولنا في الفصل الأول **عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المبحث الثاني أساسيات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى مشاكل، تحديات وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و في الفصل الثاني كان تحت عنوان مدخل حول التنمية المحلية المستدامة، ولقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول يعالج ماهية التنمية المحلية، والثاني يتمحور حول التنمية المحلية المستدامة، في حين تناولنا في المبحث الثالث معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.

وقمنا في الفصل الثالث بالتطرق إلى الدراسة الميدانية والتي تخص **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة**، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول لمحة عن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميلة، أما المبحث الثاني

فتمحور حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميلة، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى واقع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة.

ذ– صعوبات البحث :

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

* صعوبة الحصول على المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التنمية المحلية المستدامة وندرتها باللغة العربية والأجنبية، الشكل الذي كلفنا وقتا كبيرا لتوفير المعلومات النظرية حول هذا الجزء من الموضوع؛

*صعوبة القيام بالدراسة الميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك بهدف استيعاب المعارف النظرية بشكل أحسن ومطابقتها مع واقع ولاية ميلة؛

* امتناع بعض الإطارات عن منحها المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وتخوفهم من طبيعة الدراسة الميدانية التي نحن في صدد دراستها، هذا الذي أدى بنا في معظم الأحيان إلى محاولة الحصول على المعلومات والبيانات بطرق غير رسمية؛

*صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لعدم قدرة أفراد المديريات المتاحة على مستوى الولاية على فهم متطلباتنا المعلوماتية والبيانية بالرغم من محاولاتنا لتبسيط الفكرة إلى أقصى حد ممكن بغية الإجابة على أسئلتنا.

* الغياب الفادح للإحصائيات والدراسات التي تربط بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة من الناحية التطبيقية.

الفصل الأول:
عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة يوما بعد يوم، إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي.

ولقد استطاعت المؤسسات المتوسطة والصغيرة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه، بالرغم من المعوقات والمشاكل التي تعترض سبيل نموها وتوسعها وفي ظل التحديات التي تقف أمامها، وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو والإمكانيات المتوفرة لديها. لذلك حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كانت على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المبحث الثاني: أساسيات عمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المبحث الثالث: مشاكل، تحديات وأفاق المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد مفهوم واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع الحيوي، ذلك لما تمثله من أهمية بالغة، حيث سنحاول توضيح وتحديد المعالم والمحددات التي يأخذها هدا التصنيف وتحديد طبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات في المحيط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة

من خلال هذا المطلب قمنا بعرض مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إشكالية وصعوبات تعريفها بالإضافة إلى أهم المعايير المستخدمة في ذلك.

أولا : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الواقع لا يوجد تعريف موحد دوليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لكثرة وتعدد المعايير المستخدمة في تعريفها ، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: يعرف البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة مستقلة في الإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق[1].

2. تعريف ألمانيا: تتبنى ألمانيا العديد من التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:[2]

المؤسسات الصغيرة هي ذلك المشروع الذي يعمل فيه أقل من 49 عامل.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالية، ويتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل المخاطر.

3. تعريف اليابان: تعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في اليابان بأنها: "الوحدات التي تضم عددا من العمال يصل إلى 100 عامل بصفة دائمة، ولا يزيد رأس مالها عن 10 ملايين وذلك قبل الحرب العالمية الثانية وقد ازداد العدد بعد الحرب العالمية الثانية إلى 300 عامل، أما الوحدات التي يعمل بها 20 عامل أو أقل فتعرف أنها صغيرة جدا، ويختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعات."[3]

---

[1] محمد الأمين بوزرزور، وليد حسين، تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل رهانات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ليسانس غير منشورة في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، 2012، ص 20.

[2] بوغابة مريم وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مذكرة ليسانس غير منشورة في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة،2014-2015، ص ص 21-22.

[3] بوغابة مريم وآخرون، المرجع نفسه، ص 20.

4. تعريف بريطانيا: تعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في بريطانيا بأنها:" الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار ."

ولقد عرف **قانون الشركات البريطانية** الذي صدر في 1985 المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بأنها التي تفي بشرطين أو أكثر من الشروط التالية: [1]

- حجم التداول السنوي لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني،
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 8.3 مليون جنيه إسترليني،
- عدد العمال الموظفين لا يزيد عن 20 موظف.

5. تعريف بعض الهيئات الدولية:

1.5. تعريف الاتحاد الأوروبي: حدد الاتحاد الأوروبي مفهوم المؤسسات الصغيرة بأنها:" كل مؤسسة يقل عدد عمالها عن 250 عامل، ورقم أعمالها لا يزيد عن 40 مليون يورو، ومجموع الميزانية 27 مليون يورو.[2]

2.5. تعريف لجنه الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO): حيث تعرفها على أنها:[3]

- المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 عامل .
- المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عامل.
- المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل بها أكثر من 99 عامل.

3.5. تعريف البنك الدولي : يعرف البنك الدولي للإنشاء المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي يعمل بها أقل من 50 عامل، ورأسمالها لا يزيد من 500 ألف دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني.

4.5. تعريف لجنة التنمية الاقتصادية: تعرف المشروع الصغير على أنه:" ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل مما يلي:[4]

1- استقلال الإدارة: المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.

2-رأس المال : يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك .

3-العمل في منطقة محلية يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

4-حجم المشروع : صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها المشروع .

---

[1]- محمد الأمين بوزرزور ووليد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]- قزال أحلام، دور نظام المعلومات في التسيير الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر في علوم التسيير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 45.

[3]- قزل أحلام، المرجع نفسه، ص 45.

[4]- محمد الأمين بوزرزور ووليد حسين، المرجع نفسه، ص 22.

6. تعريف بعض الدول العربية :

1.6. تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة المتوسطة: تعددت التعاريف في جمهورية مصر حسب الجهة الصادرة منها التعريف ومن أهمها وأكثرها استعمالا:[1]

- **تعريف بنك التنمية الصناعية:** في سنة 1982 قدم هذا البنك المنشأة الصناعية الصغيرة على أنها تلك المنشأة التي قيمة رأس المال ثابت المستوى، الآلات والمعدات لا يزيد عن 350 ألف جنيه مصري وارتفع هذا الحد إلى 420 ألف جنيه عام 1983 إلى نصف مليون عام 1984.
- **تعريف وزارة الصناعة:** تعرف الصناعات الصغيرة على أنها النواة الصناعية التي لا يزيد رأسمالها المستثمر في الآلات والمعدات عن نصف مليون جنيه بعد استبعاد الأراضي والمباني .

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ أنها اهتمت بالمؤسسات الصغيرة دون المتوسطة وهذا يرجع إلى الاهتمامات الاقتصادية المصرية ورؤيتها هذا المجال.

2.6. تعريف لبنان: يتم تعريف المؤسسات في لبنان بالاعتماد على معيار العمالة كما يلي:[2]

- مؤسسة صغيرة الحجم : من 1 إلى 5 موظفين.
- مؤسسة متوسطة الحجم : من 6 إلى 500 موظف .
- مؤسسة كبيرة الحجم: أكثر من 500 موظف.

3.6. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم تسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت عدة محاولات تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع إلى غاية 2001 حيث أصدر المشروع الجزائري القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة 04 من هذا القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي:[3]

* تشمل من 1 إلى 250 شخص.

---

[1]- بوغابة مريم و آخرون مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]- بوغابة مريم وآخرون، نفس المرجع، ص 22.

[3]- مجمج عبد العالي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، يومي19-20اكتوبر 2015، ص ص 263،264.

* رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.

* تستوفي معايير الاستقلالية.

كما أشارت المادة 05 من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 عامل، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون إراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج، أما المادة 06 من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج ومجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج.

وأخيرا تعرضت المادة 01 من القانون السابق الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج ولا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 10 ملاين دج ، والجدول الأتي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية :

الجدول رقم (1-1): معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 205	200 إلى 2000	100-500

المصدر: مجمج عبد العالي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر، المركز الجامعي ميلة، يومي 19-2015/10/20، ص 264.

ثانيا: أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اختلفت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى ومن هيئة إلى أخرى لذا وجب علينا التطرق إلى الأسباب المؤدية إلى الاختلاف في وضع تعريف لها.

وتشمل هذه الأسباب فيما يلي:

***اختلاف درجة النمو الاقتصادي:**

يعكس اختلاف درجة التموين في الدول الصناعية والمتقدمة والنامية التطور في كل دولة، أيضا على وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات ووحدات اقتصادية)، فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو في أي بلد

مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في الدول النامية مثل الجزائر وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.[1]

***تنوع الأنشطة الاقتصادية:**

إن اختلاف الأنشطة الاقتصادية يغير من أحجام المؤسسات ويميزها من نوع لأخر فالمؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الصناعي، غير المؤسسات التي تقدم خدمات، وهذا ما يفسر صعوبة تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ثالثا : تعدد معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن كل محاولة لتحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير، فمنها ما يعتمد على حجم المبيعات ، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق، طبيعة الملكية والمسؤولية .....الخ، لذلك وقع شبه إجماع بين الكتاب والمؤسسات ومراكز البحوث والهيئات الحكومية، والبنوك ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، والتي تتمثل في:

1. المعايير الكمية:

تشمل هذه المعايير عادة عدد العاملين ورأس المال، قيمة الأصول ، صافي القيمة المضافة، قيمة الإنتاج، قيمة المبيعات ومعدل استخدام الطاقة، ولكن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشارا واستخداما على المستوى العالمي وذلك لسهولته في التعامل وثباته لفترة زمنية، ولكننا نلاحظ عدم اتفاق الدول على حجم المنظمات الصغيرة حيث التفاوت الواضح بين دولة وأخرى في المعايير المستخدمة لتحديد كون العمل صغيرا أم لا.[3]

تعتبر المعايير الكمية أكثرا المعايير استعمالا في التفرقة بين المشروعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة، ومن هده المعايير نجد:

---

[1]– نديره بوزيدي، دور المسير في تسير الكفاءات البشرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر، 2012، ص 04.

[2]– نديره بوزيدي، المرجع نفسه، ص 04.

[3]– برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011، ص 29.

1.1. معيار عدد العاملين:

يعتبر من أهم المعايير الكمية استخداما نظرا لسهولة قياسه عند تحديد الحجم فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشآت الصناعية، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى حسب الحالة الاقتصادية، فالدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وإنجلترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى للعمال بين 200 إلى 500 عامل، بينما يقل في الدول النامية كالهند ومصر .....الخ ، ومن هنا يمكن استنتاج إمكانية وضع تعريف موحد لكل مجموعة من الدول من حيث ظروفها ودرجة نموها.

وقد تعرض هذا المعيار للنقد لأنه لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية من المؤسسات الصغيرة ، كما أن هناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عدد قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها من المؤسسات الصغيرة كما أن هناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية قليلة ولكنها توظف عددا كبيرا من العمال ولا تدرج في صنف المؤسسات الصغيرة، كما تعرض هذا المعيار إلى انتقادات أخرى من أهمها، أن عدد العمال ليست الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ هناك متغيرات اقتصادية ذات تركيز على حجم المنشاة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي.[1]

2.1. معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار:

يعتبر رأس المال أو قيمة المال المستثمر أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حد أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، إلا أن هذا المعيار وحده غير كافي، لكون هناك بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى .[2]

3.1. معيار كمية الإنتاج:

[1]–برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

[2]–مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008–2011، ص 29.

تتصف المؤسسات بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي والإنتاجي أو المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة تقييم المخرجات، ولا يصلح للاستخدام بمفرده لكونه يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.[1]

4.1. معيار قيمة المبيعات:

يمثل حجم مبيعات المشروع وتطوره على مدى مراحل حياته مقياسا صادق لمستوى نشاط المشروع، ومركزه التنافسي الذي بلغه في السوق، وذلك لأن المبيعات تتوقف على الطاقة الإنتاجية للمشروع وعلى قدرته على امتلاك حصتها في السوق الملائمة لهذه الطاقة.

2. المعايير النوعية:

تتمثل المعايير النوعية في المعيار القانوني، المعيار التنظيمي، فرع النشاط، ويمكن أن تصنف المؤسسات حسب طبيعة العمل فيها وطريقة المشاركة لصاحب المشروع في الإدارة ، وهي تأخذ بعين الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، ودرجة الاستقلالية للمؤسسة وحصتها في السوق. كما أن هناك من يقسم المعايير النوعية التي يتم استخدامها لتحديد مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى :

1.2. المسؤولية والاستقلالية : بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة والاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير وفي العمل.[2]

2.2 الملكية: تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اغلب الأحيان إلى القطاع الخاص، وتشمل نسبة كبيرة منها مشروعات فردية وعائلية يلعب فيها المدير دورا كبيرا على جميع المستويات، ونجد مثلا في الجزائر، الدولة تملك عددا من هذه المؤسسات تأخذ شكل مؤسسات خاصة محلية. [3]

3.2. طبيعة الصناعة : يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في الإنتاج ، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة

[1]– مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]– مشري محمد الناصر، المرجع نفسه، ص30.

[3]– نديرة بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة من العمل ووحدات كبيرة من رأس المال، وهو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.[1]

المطلب الثاني : أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور التي تلعبه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التقليل من البطالة، مساهمتها في توفير مناصب شغل وتحقيقها الرفاهية للأفراد وإشباع حاجتهم ورغباتهم وبالتالي تحقيق التطور والتقدم للدولة وهذا ما حاولنا إبرازه من خلال هذا المطلب.

أولا : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعل منها محركا رئيسيا للتنمية المحلية، ما من شأنه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة على المستوى المحلي من بينها ما يأتي:

1. أهميتها من الجانب الاقتصادي : يمكن توضيح الدور التي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية من الجانب الاقتصادي من خلال النقاط التالية :

1.1. توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات الفقر: تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب نسبة كبيرة من العمالة المحلية والتخفيف من حدت البطالة ويرجع ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة لعنصر العمل، إضافة إلى عدم تطلبها لعمالة مؤهلة ومدربة. [2]

2.1. جذب المدخرات المحلية: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة المحلية وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.[3]

3.1. رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع:

[1]– نديرة بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2]– محصول عبد السلام و رشيد هولي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، يومي 19و2015/10/20، ص 497.

[3]– محصول عبد السلام ورشيد هولي، المرجع نفسه، ص 497.

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا لارتفاع إنتاجية عمالها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لما تتمتع بع من وفرات الحجم، فضلا عن إمكانية تطبيق الأساليب الحديثة للإدارة وتنظيم العمل، وإمكانية الاستفادة من مصادر التمويل المؤسسي وجميع المزايا الأخرى لا يحققها كبر الحجم، والتي تساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة إلا أن مثل هذه الاعتقاد لا يكون صحيحا على الإطلاق، وذلك أنه يتجاهل أمرا هاما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن تم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل استثمار مبلغ معين من رأس المال ،ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه تم الربط بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، فسوف يتضح لنا أن المؤسسات الصناعية الصغيرة تكون هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع .[1]

ومن ناحية أخرى، فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحقق من وفرة عنصر رأس المال وهو العنصر النادر في معظم البلدان النامية، فهي بذلك الأقدر على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر أو هي الأقدر على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج .

4.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة :

لقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد، وهذا ما جعلها تساهم بنسبة هامة في الناتج المحلي الخام وخلق القيمة المضافة .[2]

2. أهميتها من الجانب الاجتماعي: يمكن توضيح الدور الذي تلعبه أو تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية من الجانب الاجتماعي من خلال النقاط التالية :

1.2. المساهمة في التوزيع العادل للدخول: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تكون في ظروف تنافسية واحدة تشغل عددا هائلا من العمال، مما

[1]– قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 57.

[2]– قشيدة صورية، المرجع نفسه، ص ص 58-59.

يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية، كما أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق النائية يساعد على توزيع الدخل على هذه الأقاليم .[1]

2.2. تحقيق التوازن الجهوي في التنمية: تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق أهداف تنموية نذكر منها:

-إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم، يمكنها من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة، والتي فاقت الوفرات التي يحققها التجمع في منطقة في واحدة، وهذه الظاهرة واضحة فأغلبية الدول النامية كما هوا لحال في الجزائر، فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنها تتركز في كبريات المدن خاصة الجزائر العاصمة، لكنها في حالة انتشار نحو المدن الداخلية وكدا الجنوبية وذلك من اجل محاولة خلق مناصب شغل والعمل على تحقيق التوازن الجهوي في التنمية.[2]

3.2. تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة إلى العمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين يدير علاقة قوية بين المنتج والمستهلك، ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهاته المؤسسة أو تلك وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة .[3]

4.2. التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل تؤمن لصاحبها الاستقرار النفسي والمادي ، وكذا توجيه الإنتاج من سلع وخدمات إلى الفئات الأكثر حرمانا، وبالتالي تكوين علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي، ويساهم ذلك في التقليل من الآفات الاجتماعية الخطيرة، كما أن هذه المؤسسات

---

[1]- قشيدة صوراية ، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2]- زوينة محمد الصالح، اثر التغيرات الاقتصادية علي ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007، ص 31.

[3]- طالب خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011، ص 27.

تمنح للفئات الهامشية في المجتمع والتي لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من الالتحاق بالمؤسسات الكبيرة أو تأسيسها فرصة لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس مشروعات صغيرة، وبالتالي تعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة.[1]

ثانيا :أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة المتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف من اجل استمرارها وتطورها نذكر منها ما يلي:

- ✓ تشكل مصدر دخل بالنسبة لمستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- ✓ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تمتلك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- ✓ تشجيع وتنمية المدخرات الصغيرة للاستثمار فيها، مما يمثل عائدا متعدد الجوانب للاقتصاد القومي بما في ذلك ترشيد الاستهلاك والإقلال من التضخم.[2]
- ✓ توفير مناصب الشغل كعامل مهم للقضاء على الفقر والبطالة .
- ✓ دفع وتحريك عجلة التنمية وذلك من خلال جلب واستثمار الفوائض المالية العاطلة .
- ✓ بالإضافة إلى الأهداف السابقة الذكر فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى على تحقيق أهداف المؤسسات الأخرى والتي تتمثل في:
- ✓ زيادة المبيعات: خاصة في المزروعات الحديثة التي يتم فيها الربط بين المكافئة الإدارية وزيادة المبيعات وبالتالي تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات والحفاظ على تحقيق معدل مقبول أو معين من الأرباح.
- ✓ هدف الاستمرارية والبقاء والنمو: يتمثل عمل إدارة المشروعات على توسيع نشاط المزروعات وزيادة رأس ماله واحتياطاته ، حيث يرتبط نجاح المشروعات بتطور نشاط المشروع وتوسيع عملياته وزيادة موجوداته المتداولة والثابتة.
- ✓ وكأهم هدف رئيسي لهذه المؤسسات هو تحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح.

[1]– طالب خالد، مرجع سبق ذكره، ض 28.

[2]– محمد الأمين بوزرزور ووليد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 31.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقة التشابكية في القطاعات المعنية داخل الدولة نفسها، ويمكن طرح هذه الخصائص كالتالي:

1-الملكية المحلية:

في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى زيادة استقرار العمالة وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.[1]

2-سهولة التأسيس ومرونة الإدارة:

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، ومن تم تعد أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل ، كما تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالها لذلك تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها.[2]

3-الطابع الشخصي لخدمة العميل:

صاحب المؤسسة عادة يعرف العملاء بأسمائهم ويعرف ظروفهم الخاصة ويقوم بالحديث معهم كأصدقاء له، مما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل، وهذا ما لا يوجد في المؤسسات الكبيرة، ويؤدي هذا إلى تقديم المنتج في جو من الصداقة، وهذا ما يجعل العملاء يفضلون التعامل مع

[1]- زويتة محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- زراية أسماء، أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر عير منشورة أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة ،2011 ص 16.

هاته المؤسسات، كما أن هذه العلاقة الخاصة تجعل من صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يحدد بدقة رغبات المتعامل واتجاهات تطورها وبالتالي الاستجابة لأي تغير يطرأ عليها .[1]

4-بساطة الهيكل التنظيمي:

تعتبر هذه النقطة نقطة ضعف من وجهة نظر معينة، إلا انه يمكن اعتبارها نقطة ايجابية من جانب آخر خاصة في اكتساب موقع تنافسي فهي لا تعتمد على كثافة التنظيم المتسم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات تنظيمية متعددة، مثلما هو الحال في المؤسسات الكبرى والذي يكون عادة مصدرا للملل وعدم تحفيز العامل، أما الحجم الصغير والمتوسط فيسمح للعمال الموجودين في قاعدة التنظيم بالتقرب من مركز القرار مما يؤدي إلى تحفيزهم. [2]

5-الإدارة والتسيير:

إن بساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو ما يعطيها ميزة خاصة في ظل التنافسية الشديدة، مما يساعد على اتخاذ القرار بسهولة وبسرعة وكل هذا يعزز من استمرارية هذا النوع من المؤسسات، أما من ناحية التسيير فنجد أن أغلبية ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم مسيروها، كما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائما على الإصغاء لحاجاتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة وبهذا يكون لهم ارتباط مباشر بالمستهلك.[3]

6-التخطيط :

معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بعملية التخطيط لعدة أيام محدودة أو بعض الأسابيع فقط، وهذا ما يؤدي إلى غياب النظرة الإستراتيجية والمستقبلية على المدى المتوسط والبعيد للمؤسسة.

7-الاعتماد على المواد الداخلية في التمويل:

نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فإنه يقتصر

---

[1]- طالب خالد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2]- طالب خالد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3]- شوية أعراب، دور نظام المعلومات الإدارية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011، ص 22.

على الأقارب والأصدقاء، وهذا يعني الاتجاه إلى الاقتراض من المصارف والبنوك جد نادر وصعب وذلك بسبب.[1]

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية اللازمة.
- عدم توفر الصناعات البنكية اللازمة للحصول على القروض.

8-إتاحة فرص العمل:

وذلك بسبب استخدامها لأساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم، والإطلاع على الأوضاع الخاصة بالعاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم، مما ينعكس إيجابا على إنتاجيتهم، وذلك من خلال نشوء روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة، وتتيح هذه المؤسسات فرص كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمال منخفضة، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مرتفعة.[2]

المبحث الثاني: أساسيات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أدت مشكلات الاعتماد على المؤسسات الكبيرة إلى ضرورة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة، أو ما يعرف بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الدور الهام الذي تعلبه في اقتصاديات الدول لأنها تمتاز بقدرة التأقلم السريع مع التحولات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، ونظرا لتنوع مجالات اختصاصها فهي قد تحتاج إلى مصادر أموال مختلفة وهذا ما تطرقنا إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مجال عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشطتها الاقتصادية في جميع المجالات الصناعية والخدماتية والإنتاجية والتجارية، ويمكن توضيح المجالات التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

أولا : مجال الخدمات

إن المؤسسات العاملة في هذا المجال تقدم أنواعا متعددة من الخدمات فنجد مثلا: الخدمات المصرفية، الفندقة، السياحة، خدمات النقل وغيرها من الخدمات التي تقوم بها مختلف المؤسسات كمؤسسات

[1]- محمد الأمين بوزرزور ووليد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]- محمد الأمين بوزرزور ووليد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الخدمات، البنوك، شركات التامين، فهذه الشركات دائما وغالبا ما تكون احتكارية وتتميز بصغر حجمها وحاجاتها إلى الاستثمارات القليلة، وإشراف شخصي دقيق مثل: مؤسسات الصيانة والنجارة.[1]

ثانيا: مجال المقاولات

يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة بمقابل مناسب لأهمية العميل مثل:[2]

1-مقاولة الإنشاءات المدنية: كالمباني، تركيب المباني الجاهزة، المطارات أو الطرق، الجسور، السدود، الموانئ أو شبكات المياه والمجاري.

2-مقاولة المشاريع الكهربائية: كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي والالكتروني.

3-مقاولة المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

ثالثا: مجال الزراعة: وهي تتمثل في:[3]

1-مؤسسات الثروة الزراعية: وهي تشمل إنتاج الفواكه والخضر والحبوب، المشاتل، البيوت البلاستيكية الزراعة المحمية.

2-مؤسسات الثروة الحيوانية: وتتمثل في تربية الأبقار والأغنام، الدواجن، الألبان ومشتقاتها.

3-الثروة السمكية: كصيد الأسماك وإقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

رابعا: مجال التنمية الصحية

تتمثل في إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات.[4]

خامسا : مجال الصناعة: ويتمثل مجال الصناعة فيما يلي:[5]

1-الأنشطة التابعة:

وهي الأنشطة التي ترتبط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعلاقات مباشرة مع المؤسسات الكبيرة مثل: أن تعهد مؤسسة كبيرة بتصنيع بعض القطع التي تدخل في تصنيع منتج هذه المؤسسة الكبيرة إلى مؤسسات أصغر أو تسمح بتولي خدمات ما بعد البيع كصيانة السيارات، الثلاجات وغيرها.

---

[1]- حياة سباعي، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2013-2014، ص 03.

[2]- محمد الأمين بوزرزور ووليد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[3]- حياة سباعي، المرجع نفسه، ص 21.

[4]- محمد الأمين بوزرزور ووليد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 340.

[5]- حياة سباعي، المرجع نفسه، ص 23.

ويتم الربط بين المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الكبيرة عن طريق :

1-1-الامتياز والترخيص التجاري: وهو اتفاقية مبرمة بين مؤسسة صغيرة أو متوسطة (المرخص له) ومؤسسة كبيرة تعرف (بالمرخص) لمدة معينة، ويسمح هذا الترخيص للمرخص بالاستفادة من تقديم خدمات أو بيع منتجات لعلامة تجارية معروفة من قبل عدد كبير من الجمهور وكذلك تلقي الدعم والمساندة الإدارية من قبل فريق متخصص وكذلك إمكانية الحصول على مساعدة مالية لتوسيع نشاطاتها.

ويأخذ الترخيص أو الامتياز عدة أشكال منها:

-الترخيص لإنتاج السلع .

-الترخيص لاستعمال العلامة التجارية للمرخص له.

1-2-المقاولة من الباطن: هي مجموعة الأنشطة التي تسهم في إنتاج منتج أو عدة منتجات متكاملة لتركيب معين لحساب المؤسسة الآمرة بناء على مجموعة الخصائص التقنية التي تقدمها المؤسسة المقاولة، حيث تلتزم هذه الأخيرة بتنفيذها طبقا لما ورد في العقد المبرم بينهما.

2- الأنشطة المستقلة:

وهي الأنشطة التي لا ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسات الكبيرة بل تكون منافسة لها وتتغلب عليها.

سادسا: المجال التجاري

يعتبر من أهم أنشطة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة أهمها مجال التجزئة.[1]

1-متاجر عامة : التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم.

2-متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص من مجموعات السلع.

3-المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل: الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

4-**متاجر السوبر ماركت:** متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

5-متاجر الخدمات: وهي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل: التنظيف، صالونات الحلاقة .....الخ)

[1]- محمد الأمين بوزرزور ووليد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 35.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ليس هناك أي شك في أن جميع المؤسسات وعلى اختلاف مستوياتها تحتاج لتمويل مناسب ومهارات إدارية ملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل مفتاحا مهما في تحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظا ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

أولا :التمويل من مصادر داخلية:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1. **المدخرات الشخصية (رأس المال):** ويسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء، إضافة إلى مساهمة الشركاء ويكون هذا الجزء من الأموال في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما يحافظ على استقلاليته المالية.[1]
2. **التمويل الذاتي (الداخلي):** هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعض في أعمال المؤسسة وبذلك يتفادى هذه الأخير زيادة رأس مالها سواء من طرف أصحابها من الغير وهذه الأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة، كما أن التمويل الذاتي أو الداخلي يكون الهدف منه إما المحافظة على الطاقة الإنتاجية أو التوسع في نشاط المؤسسة الاستثمارية.

وبشكل عام يمكن القول أن مصادر التمويل الداخلي هي الأرباح المحتجزة، الإهتلاكات، المؤونات.

ثانيا :التمويل من المصادر الخارجية

بما أن التمويل الذاتي غالبا لا يكفي لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وحتى تحافظ هذه الأخيرة على مستوى الاستثمارات عند الحدود المطلوبة وحتى تتجاوز أزمات السيولة الظرفية، يحتم عليها اللجوء إلى المصادر الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

1. **مصادر التمويل قصيرة الأجل:** وهي تتضمن ما يلي :

1-الائتمان التجاري:

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 49.

يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه نوع من أنواع التمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين، أي بعبارة أخرى يقوم البائع بالبيع لأجل المشتري (المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مثلا) وبالتالي فالبائع مانح الائتمان يضمن رفع مبيعاته وبالتالي زيادة أرباحه والحفاظ على وفاء عملائه، أما المشتري الحاصل على الائتمان فيستثمر مزاولة نشاطاته.[1]

2-الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتمثل هذا الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال أو تقديم تعهدا من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين وبضوابط معينة مقابل فائدة يحصل عليها البنك.

2. مصادر التمويل متوسط الأجل:

يعرف التمويل متوسط الأجل على انه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده خلال فترة تزيد عن سنة وتقل عن 10 سنوات، وينقسم هذا النوع من القروض إلى:

1-القروض المباشرة متوسطة الأجل:

يستعمل هذا النوع من القروض في تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها الاقتصادي 10 سنوات، وتمثل البنوك والمؤسسات المالية المختصة المصدر الرئيسي لها، وغالبا ما يسدد القرض على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية، مع وجوب تقديم ضمان للحصول عليه حيث يمثل الضمان عادة من 60% أو على 30% من قيمة القرض، كما أن سعر فائدته أعلى من سعر فائدة القرض صغير الأجل.[2]

2-التمويل التأجيري: هو أسلوب متوسط وطويل الأجل لتمويل الأصول الرأسمالية للمؤسسات وهو عقد تجاري يبرم بعلاقة تعاقدية بين طرفين أو أكثر لمدة زمنية محددة، مقابل تسديد دفعات إيجار دورية مع وجود خيار شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة الإيجار.[3]

3-رأس المال المخاطر: هو رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي، لكنها لاتنطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل أو

[1]- لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص 73.

[2]- علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ،ص 56.

[3]- سارة بلحربي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تنشيط الاستثمار المحلي، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2013-2014، ص 38.

التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة قوي في المستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصة هذه المؤسسة بعد عدة سنوات.

2. مصادر التمويل طويلة الأجل : تزيد مدة التمويل طويلة الأجل عن خمس سنوات أو سبع سنوات وليس له حد إذ يمكن أين يصل إلى 20 سنة وأكثر ويضم القروض طويلة الأجل .

1-القروض طويلة الأجل:

هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع، وإقامة مشاريع جديدة، تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية.[1]

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

حاولنا استعراض أهم الأدوار التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي:[2]

- تعتبر هذه المشروعات المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء، فالمشروعات الصغيرة هي الخطوة الأولى للرياديين والمبدعين من الفقراء وذوي الدخل المحدود والباحثين عن العمل،
- تعتبر هذه المشروعات الآلية الأنسب على الإطلاق للحد من البطالة من خلال التوظيف الذاتي.
- تعتبر هذه المشروعات نواة أساسية للمشروعات الكبيرة، فالمشروع الصغير عندما ينمو ويتطور يصبح مشروع متوسط والمتوسط يتحول إلى مشروع كبير.
- تعتبر هذه المشروعات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية ومجالا خصبا للرياديين والإبداعيين.
- تعمل المشروعات الصغيرة المتوسطة على الحفاظ على التوازن التنموي في المناطق الريفية والأقل نموا، الأمر الذي يساعد في الحد من الهجرة إلى المدن، مما يؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية.

---

[1]- صالحي سامي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو الحاج بالبويرة، 2014-2015 ، ص 51.

[2]- حريزة فاطمة الزهراء، تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2013، ص 56.

– كما تساعد على الحفاظ على التوازن التجاري وميزان المدفوعات وتخزين الناتج المحلي، حيث تساهم في دعم الصادرات وإحلال المستوردات ومد الاقتصاديات بالعملة الصعبة وزيادة الاكتفاء الذاتي وتقليل الأعباء على الموازنة العامة.

– تعتبر أسلوب متميز لا إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع.

– تحافظ على الأعمال التراثية الحرفية واليدوية التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد وتنمية هذه المشروعات الحرفية.

المبحث الثالث: مشاكل وتحديات وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم المزايا التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى إلا أنها لا تخلو من المشاكل والتحديات التي تقف أمام تطورها وانتشارها حيث حاولنا من خلال هذا المبحث تطرقنا إلى أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأفاق التي يمكن أن تكون مفتاحا لحل هذه المشاكل .

المطلب الأول : المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد :

أولا: مشاكل خارجية مرتبطة بمحيط عمل المؤسسة

وهي تتعلق بطبيعة المناخ الذي تعمل في ظله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولعل ابرز هذه المشاكل ما يلي:

1-معوقات حكومية واقتصادية: معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص، لذا نجد الحكومة تفرض عليها العديد من القيود بحجة حماية الاقتصاد القومي، فنجدها تعاني من الإهمال مقارنة بالمشروعات الكبيرة وذلك بإقصائها من الإعفاءات والامتيازات الجبائية والجمركية، وعدم توفير التسهيلات المالية والفنية للمساعدة على إنشاء وتوسيع هذه المشروعات، إضافة إلى عدم استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمار وتداخل وتضارب اختصاصاتها.[1]

[1]– موساوي نسيم، التمويل التاجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، المركز الجامعي ،ميلة، 2012-2013، ص 12.

2-الإفراط في الإجراءات الإدارية والبيروقراطية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإفراط في الإجراءات البيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بجملة من الإجراءات للحصول على قرار النشاط مثل الحصول على تراخيص الإنشاء والتأسيس في السجل التجاري مما يجعل مدة الإنشاء طويلة، فعل سبيل المثال المدة اللازمة لإقامة المشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة للإنطاق الفعلي للمشروع والدخول في مرحلة التشغيل تصل إلى 5 سنوات.[1]

3-المشاكل الجبائية: إن اقتطاع الضرائب والرسوم المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستقلالي، وارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، إلى جانب وجود صعوبات كبيرة جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية.[2]

ثانيا: مشاكل داخلية مرتبطة بالمؤسسة

وهي تتعلق بالظروف الداخلية التي تحكم نشاط المؤسسة ومن بينها :

1-غياب سياسة تكوين اليد العاملة: تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الخاصة، في نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات.[3]

2-تدني مستوى التطور التكنولوجي: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استعمالها لتكنولوجيا قديمة وغير مناسبة لا تتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، مما انعكس على مخرجات جهازها الإنتاجي خاصة أما ظهور البدائل السلعية المختلفة.[4]

3-مشاكل تسويقية: وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى

[1]- موساوي نسيم، مرجع سبق ذكره نفس، ص 42.

[2]- صالحي سامي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3]- عبد الرحمان بن عنترة، حاضنات الأعمال التكنولوجية مدخل لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مقال منشور، جامعة بومرداس، بدون سنة، ص 8.

[4]- مساوي نسيم، مرجع سبق ذكره، ،ص 14.

العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.[1]

4-مشاكل أو صعوبات التمويل: لقد توصلت العيد من الدراسات إلى أن إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للائتمان محدودة، وأن المؤسسات المالية لا ترغب في تمويليها وقد لا تستطيع المخاطرة بتقديم الائتمان لها خاصة في البلدان النامية، وتزداد حدت مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن هذه الدول تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وإن وجدت فإن إمكانياتها تكون ذات قدرات مالية محدودة، ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال المطلوبة من حيث شروط الاقتراض الصعبة، وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، والتي نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (تصدير، استيراد)على الأنشطة الإنتاجية وغياب ميكانيزمات تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للمؤسسات .[2]

5-مشاكل وصعوبات أخرى :

بالإضافة إلى المشاكل والصعوبات السابقة الذكر توجد العديد من الصعوبات الأخرى التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها.[3]

- ✓ **الصعوبات الخاصة بالعقار:** هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، وهذا في البلدان النامية على وجه الخصوص.
- ✓ **مشاكل النمو غير المسيطر عليها:** كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة تسعى إلى تحقيق مستويات عالية من النمو، لكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسطرا عليه لان التوسع يطلب رؤوس أموال جديدة، تأتي من الأرباح المحتجزة، أو من الأموال الخاصة غير أن هذا ليس متاحا دائما.
- ✓ **مشاكل الخلافات بين الشركاء:** في بعض الأحيان تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها، وعدم الاتفاق حول الكثير من الأمور والاختلافات حول طريقة تسيير العمل، وغيرها.

---

[1]- عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2]- صالحي سامي، مرجع سبق ذكره، ص 14-42.

[3]- طالب خالد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: التجارة العالمية

إن معظم دول العالم تسعى من أجل توسيع دائرة التجارة وجعلها عالمية، وذلك من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية وكذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية والاستثمار.[1]

ثانيا: عالمية الاتصال

لقد أدى التقدم الفتي في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات، هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج يظهر في دولة ما نجده في نفس اللحظة يطرح جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية أو من خلال شبكة الانترنت.[2]

ثالثا : ثورة المعلومات

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليها اسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات، ولقد أصبحت تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد.

رابعا: عالمية الجودة

تترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتفاع مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة ممنوعة من منظمات عالمية لتوحيد القياس.[3]

خامسا: التنمية المستدامة

لقد أصبح التلوث من اخطر التحديات التي تواجه الشركات لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام المواد غير الضارة بصفة الأفراد،

[1]– حياة سباعي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2]– سارة بلحربي، مرجع سبق ذكره، ص 42

[3]– مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 42.

وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من اجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي تثبت عالميا أنها تؤثر على البيئة.[1]

سادسا: التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستقرار

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة قوة التنافسية لعدة دول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قياسها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما يتميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.[2]

سابعا: النشاط المحدود

يؤثر حجم المؤسسة وقراراتها على النشاط الذي يكون محدودا بهذه العوامل، وظهور فرص استثمارية يعود دون استغلالها، يعتبر من التحديات التي تواجهها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبالتالي نبحث عن الحجم بالنمو المستمر.[3]

المطلب الثالث: آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نظرا لأهمية هذا القطاع على مستقبل الاقتصاد الجزائري ومكانته الاقتصادية والاجتماعية فقد أولت الجزائر أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة من خلال رسم سياسة واضحة تبين أفاق ومستقبل هذا القطاع في المرحلة القادمة، ولتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يقترح تبني بعض الاستراتجيات التي من شانها أن تساهم في دفع ومساندة هذا القطاع مستقبلا وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب فيما يلي:[4]

* الإسراع في تطبيق الإستراتيجية المسطرة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث أثبتت التجارب الدولية خلال العقود الماضية أن سر نجاح الدول الصناعية في تحقيق التقدم والتطور يعود في الأساس إلى تركيز الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحديد الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال النظر إلى الهيكل الاقتصادي لبعض هذه الدول، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل أكثر من 90 % من المنشآت العاملة في الولايات المتحدة

[1]– مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

[2]– مشري محمد الناصر، المرجع نفسه، ص 43.

[3]– حياة سباعي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[4]– حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، بدون سنة، ص 31.

الأمريكية و97%من المنشئة المنتجة في اليابان و95%في ايطاليا، وفي الجزائر فإن هذا القطاع يعتبر من أهم الروافد الاقتصادية التي لم يتم استغلالها بعد بالصورة المطلوبة بل إنه من المرجح في ظل تزايد الاعتماد على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة مستقبلا، ويتطلب ذلك قيام الوزارة المعنية وكل الهيئات المختصة في هذا المجال بدورهم في ذلك، حيث تركزت معظم السياسات الاقتصادية في الجزائر في الفترة الماضية على الاهتمام بمتطلبات القطاع العام والشركات الكبيرة، دون منح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا، وفي ظل ذلك نشأ قطاع غير منظم بدون ملامح بارزة أو دور محسوس ومؤثر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتستدعي معالجة ذلك سياسات اقتصادية كلية تستهدف تنمية هذا القطاع، وتعمل على وضع المرتكزات الأساسية لدفعه وتطويره.

* تفعيل دور الدولة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية المسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإيجاد طبقة قوية من رجال الأعمال للشباب القادرين على المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل، حيث تعتبر هذه القناة البوابة الكبيرة التي تستطيع من خلالها توظيف الشباب وتوفير فرص عمل جديدة لهم، وقد يتخذ هذا الدور عدة صور منها :

– تقديم الدعم الفني والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمساعدتها على توظيف الشاب.

– المساهمة في دعم رأسمال صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– المساهمة في تمويل تكاليف برامج تدريبية تساهم في تخريج رجال الأعمال الشباب.

– تفعيل دور الصناديق المتخصصة في تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تقوم هذه الصناديق بدورها كمؤسسات تمويلية، وبشكل اكبر مما هو عليه الآن لمساعدة القطاع الخاص بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص على النمو والانتشار.

–تفعيل أسلوب التأجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل، حيث يمثل التأجير التمويلي بديلا عمليا للشراء خاصة في ظل التطورات السريعة والاختراعات الجديدة في مجال التقنية، وأساليب الإنتاج وما يعانيه الكثير من المستثمرين من ندرة رأس المال المطلوب للاستثمار، الأمر الذي يتطلب ضرورة ترسيخ المفاهيم المتصلة بالترويج له، وتطوير التشريعات الخاصة به، والعمل على تهيئة المؤسسات المالية و الائتمانية لتبني العمل به باعتبار أن هذا المصدر التمويلي يعتبر من أهم مصادر التمويل الأكثر مناسبة لإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– زيادة الاهتمام بتقنية المعلومات والاتصال، حيث أصبحت المعلومات عاملا أساسيا في الإنتاج وفي النجاح لأي نشاط اقتصادي، مهما كان حجمه إذ أصبح من الضروري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع برامج عملية لإدخال وسائل الاتصال الحديثة في عملها وبشكل خاص الارتباط بشبكات المعلومات الدولية، والانترنت بشكل خاص ولابد للجهات المعنية بأعمال هذا القطاع القيام

بحملات توعوية واسعة لاستخدامات المتنوعة لهذه الشبكات في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوفير ربط سهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه الشبكات.

حيث أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازالت لا تملك الارتباط بالانترنت، فمن الضروري لها الاستفادة من هذه الخدمات المتطورة ومن تطبيقاتها المختلفة خاصة التجارة الالكترونية، والبريد الالكتروني في تسويق منتجاتها والاستفادة من تقنيات وأساليب تسويقية حديثة بهدف تحسين أدائها التسويقي، والحصول بسهولة ويسر على مدخلات إنتاجها والآلات والمعدات التي تحتاجها.

-تنظيم ندوات ولقاءات ومحاضرات علمية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبجانب توسيع المشارك في الفعاليات الخاصة بهذا القطاع والتي تنظمها الجهات الأخرى في الداخل والخارج وعليه قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد برنامج تأهيل لهذا القطاع يعقد لفترة 12 سنة يشمل على مرحلتين هما :

1-مرحلة التكييف وتمتد على مدى 05 سنوات.

2-مرحلة الضبط وتمتد على مدى 7 سنوات.

ويسعى هذا البرنامج إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومحافظتها على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة السوق الدولية.

خلاصة الفصل:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا تمارس نشاط إنتاجي أو خدمي، وأن هذه المؤسسات تختلف من حيث الحجم من صغيرة إلى متوسطة إلى كبيرة وذلك حسب مستوى النمو والنشاط والتنوع، وأن هناك معايير كمية ونوعية يتم من خلالها تحديد تصنيفات هذه المؤسسات، وأن لهذه المؤسسات أهداف وغايات أسست من أجلها مثل تحقيق التنمية والعمل على النهوض بالاقتصاد المحلي الوطني، كما أنها لم تخلو من وجود عدة معوقات تجلت في المعوقات الاقتصادية، الاجتماعية، وكدا الإدارية وغيرها، هدا ما دفع المهتمين بهذا القطاع إلى البحث سبل وأفاق تطوير هذه المنشات الحيوية.

الفصل الثاني:
مدخل حول التنمية المحلية المستدامة

تمهيد :

إن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات، سواء كانت متطورة أو متخلفة، وذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة، من خلال استغلال الموارد المتاحة، وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة، التي تستعمل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية، والتي أدت بدورها إلى تغير جميع المفاهيم بطريق جديدة لضمان الاستدامة، ومن التغيرات نجد تطور مفهوم التنمية المحلية إلى التنمية المحلية المستدامة .

لذلك أصبح موضوع التنمية المحلية المستدامة يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية، والسياسيات الحكومية، وبرامج المنظمات الدولية، والإقليمية، والحركات الاجتماعية، والبيئية، وذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة، والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحلين بجهودهم الذاتية، وبمساندة من الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة، وفي هذا الفصل حاولنا التطرق إلى المباحث الرئيسية التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الثالث: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

يتميز كل مجتمع بمجموعة من الظروف والأوضاع المحلية التي قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية المحلية، هذه الظروف هي التي تحدد الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يتعلق بقدرتها على جذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات من اجل بناء اقتصاد محلي قوي، كما أن التجارب الجيدة في هذا المجال تبرهن على أن كل مجتمع يجب أن يبذل جهدا لفهم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والتحديات بالمنطقة، وهذا الأمر سوف يساعد على تسليط الضوء على القضايا والفرص الأساسية التي تتوفر بالاقتصاد المحلي.

وتعتبر التنمية المحلية أسلوب وفعل ينطلق من القاعدة نحو المركز لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومتكاملة، فتقسيم العمل إلى قطاعات وأقاليم ومحليات لا يمكن أن يكون تقنيا للسياسة العامة وإنما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الانجاز.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

لقد أصبح جهود المفكرين والباحثين يتناولون موضوع التنمية المحلية كل وفق اختصاصه، حيث عرفت التنمية المحلية بأنها:

*العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي.[1]

*التنمية المحلية هي عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوي التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[2].

*التنمية المحلية هي عملية تغيير، تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية.

*كما تعرف كذلك بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير

[1]– سامية محمد جابر وآخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 15.

[2]– فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبقة الأولى، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان،2015، ص ص 29–30.

حضاري في طريقة التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات، علميا وإداريا[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية المحلية هي:" عملية مركبة ديناميكية تتوخى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية لسكان منطقة ما، وبهذا فهي عملية ليست عفوية بل منظمة ومخططة تهدف إلى رفع وتحسين وترقية الإطار المعيشي لكل أفراد المجتمع المحلي من خلال المشاركة الايجابية لهذا المجتمع مع جهود السلطات الحكومية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في ما يلي:[2]

- ✓ شمول مناطق الدولة المتخلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والميول دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- ✓ عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- ✓ تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وانجازها.
- ✓ ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساعد في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استغلالها.
- ✓ تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
- ✓ تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.
- ✓ توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- ✓ جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها المزيد من فرص العمل.

وللتنمية المحلية أهداف أخرى نوجزها فيما يلي :[3]

---

[1]– كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر 1993، ص، ص 20–21.

[2]– خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011، ص، ص 28–29.

[3]– قايدي كمال، اللامركزية الإدارية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 19–20 أكتوبر 2015، ص 798 .

– تعزيز روح العمل الاجتماعية وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

– تطوير عناصر البيئة الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.

– زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها.

– إن التنمية المحلية تعمق مبدأ المشاركة في التنمية بهدف تحقيق ديمقراطية التنمية المحلية .

لقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات والمجتمعات المحلية في العملية التنموية، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة، وذلك لان الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين تنبثق عنهم، وهي اقدر على الوقوف على الظروف والحاجات المحلية، وإشراك السكان المحلين فكرا وجهودا، في وضع البرامج الهادفة إلي النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحلين وخاصة الدولة العامة.

المطلب الثالث: مبادئ وركائز التنمية المحلية

أولا: مبادئ التنمية المحلية: هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوفر هده المبادئ أو أهمل بعضها، فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بدلك منهجا ناقصا باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها، وهذه المبادئ هي[1]:

1–مبدأ الشمول: ويدل هذا المبدأ على ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك، تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

2–مبدأ التكامل: ويعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي، شمول هذه العملية كافة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، كما يعني التكامل أيضا تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، بمعنى لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس، ولقد اكتشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر، ويعني التكامل هنا تكامل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي التعليمية، ومثال ذلك يتم إنشاء مدارس تبدأ في التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي، وغيرها.

3– مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا اكبر، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية.

[1]– سميحة طري، التنمية المحلية الركائز والمعوقات، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، ميلة، 19–20 أكتوبر، ص، ص 193–194 .

4- مبدأ التنسيق: يهدف مبدأ التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر الجهود وتكاملها بما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربها، لان ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف، ولهذا محاولات كثيرة لأعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائض والتقليل من أثارها.

5- مبدأ المشاركة المحلية: يقصد بها العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالاهتمام الحر والوعي في صياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل الوسائل تحقيق هده الأهداف.

ويهدف هذا المبدأ إلى جعل الخدمة أكثر واقرب إلى حاجات المواطنين بملكيتهم لها، وبالتالي الحفاظ عليها وحمايتها، كما تؤدي التحقيق من تكاليف المشروعات لأنها تمكنهم من المساعدة الذاتية (الفردية، الجماعية) وإنجاح المشاركة المحلية يتطلب موقف ايجابي من طرف الدولة ودعما معنويا للوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيقها.

6- مبدأ التقبل والتوجه: ويعني انه على المشرف أن يتقبل المجتمع كما هوا، حتى ولو كان مختلفا عن مجتمعه الأصلي، وهذا بما فيه من نظم جامدة وبناء اجتماعي تقليدي وخبرات محدودة .

وهذا يعني التسليم لهذه الوضعية بل عليه أن يكسب ثقة أفراد المجتمع، قصد إيقاظ الرغبة فيهم للتغير الايجابي ومحاولة تقريب وجهات نظرهم إذا كانت مختلفة للوصول إلى اتفاق مشترك بهدف تحقيق المصالح والأغراض المشتركة لخدمة الصالح العام.

ثانيا: ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة، تقوم عليها لضمان المشروع التنموي لنتائج ملموسة تعود بالنفع على الموارد المالية والبشرية المحلية ومن هذه الركائز نذكر ما يلي[1]:

1-المشاركة الشعبية: يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير، والعمل ووضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل، يتخطى حدود حياتهم التقليدي، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية، والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

2-تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية، أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وان يوجد نوع من التنسيق، بحيث لا نجد لا خدمات مكررة، ولا نوع من التناقص والتضاد في تقديم هده الخدمات.

3-الإسراع في الوصول النتائج: ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية، والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في نفس الوقت الحاجات القائمة.

[1]- وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2005،ص، ص 23-24.

والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع وان هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فاعلية برامج التنمية المحلية.

4-الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغير الحضاري المقصود، حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معروفة ،كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية، يكون فعالا أكثر في مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.

إن اخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار عن التخطيط للبرنامج التنموي يضمن الحصول على نتائج ايجابية تزيد في مدى فاعلية التنمية المحلية، والتي تأخذ نماذج وإستراتيجية مختلفة تهدف جميعها إلى تحقيق الارتقاء والتقدم على المستوى المحلي.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة

بعد العجز الكبير الذي عرفته التنمية الاقتصادية في مجال حماية البيئة، وبعدما ادمج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، هذا المفهوم الذي أدى إلى تطور كبير في المنهج التنموي، هنا أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامة والمجال التنموي خاصة، فتحولت التنمية من اتجاه اقتصادي، اجتماعي إلى تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والأجيال المستقبلية، وتحولت كذلك التنمية المحلية من دمج للجهود الحكومية والمشاركات الشعبية إلى تنمية محلية مستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة.

المطلب الأول: مفهم التنمية المحلية المستدامة

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة يعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، لذا حاولنا في هذا المطلب التطرق للتنمية المحلية المستدامة.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

بعدما تنامت المشاكل البيئية من خلال ظاهرة الاحتباس الحراري، وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء من خلال نطاق اتساع التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وما إلى ذلك من مشاكل أخرى على الصعيد البيئي، جاء مفهوم جديد للتنمية ألا وهوا التنمية المستدامة، هذا المفهوم لديه تسميات عديدة منها التنمية المتواصلة، التنمية المتتابعة ...، هذا المفهوم الذي كان أول ظهور له بشكل رسمي على لسان رئيسة الوزراء CROHARLEM.B سنة 1987 من خلال تقريرها الذي يسمى بـ:

(مستقبلنا المشترك) للتعبير عن السعي نحو ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية، والأجيال المستقبلية، حيث عرفت فيه التنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية (الحاضرة) دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة."[1]

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أساس أن نمط الاستدامة هو:"عبارة عن استدامة رأس المال" حيث يعتبر أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل، أو زيادته المستمرة عبر الزمن[2].

ثانيا: تعريف التنمية المحلية المستدامة

بعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية المستقبلية، وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئة كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، ويعالج الاختلالات البيئية، ليس فقط على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني وإنما حتى على المستوى المحلي.

وبعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية وبالتنمية المحلية، كونها أضحت وسيلة وأسلوب يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، حيث أن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كبعد مهم ضمن إبعادها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تضافر المشاركة الشعبية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ...الخ للمجتمعات المحلية وإدماجها في إستراتيجيتها التنموية وبالتالي الوصول إلى تحقيق متطلبات وغايات التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، ومن هذا المنطق وعلى هذه الأساس ظهر مصطلح ومفهوم التنمية المحلية المستدامة .

هذا المفهوم الذي يقوم على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية مع الأقاليم المشكلة كلها من اجل تحقيق اكبر قدر من الأهداف المسطرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإدارة المثلى لاستغلال الموارد الطبيعية، حيث أحيط بهذه الأقاليم وظائف تنموية مختلفة ومتعددة على مستواها المحلي، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المحلية المستدامة، كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من اجل تحقيق نهضة تنموية بهذه المناطق وفق ما يتطلبه النظام البيئي لها ودون الإخلال بالأهداف الاقتصادية والغايات الاجتماعية في هذه المناطق.

ومما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها:" تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولويتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل

[1]– مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2]– عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 7-8 2008، ص 05.

لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة ودون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر."[1]

وهناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها: "إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئية الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي[2].

إذن فمن خلال هذين التعريفين وما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية المستدامة تتشارك مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين هما: أن التنمية المحلية هي عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من اجل تحقيق متطلباته وحاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هده الموارد المحلية .

ولابد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة، فإذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من اجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات، فان التنمية المحلية المستدامة تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المراهنة على قدرة الأجيال القادمة في تامين حاجياتهم وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات، حيث تتركز التنمية المحلية المستدامة على وحدة المصير والاستدامة الديمقراطية والمشاركة الشعبية والقيم والعدالة والمساواة والشفافية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها في ثلاثة مجموعات هي:

أولا: أهداف اجتماعية

تهدف التنمية المحلية المستدامة من منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغيرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، وذلك بفرض معايير للهواء والماء والضوضاء تهدف إلى تحقيق الحماية الصحية للبشر وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة، وتامين الحصول على المياه النظيفة والكافية للاستعمالات المعيشية، وذلك لان المياه تعتبر من الأولويات التي تسعى كل المجتمعات للحصول عليها مهما اختلفت طبيعتها ودرجة نموها، [3] وضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع من خلال

[1]- خالد قاشي، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي، ميلة، 19-20 أكتوبر،2015، ص 608.

[2]- مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3]- احمد نصر، شهر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية، للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية ، سطيف، 8/7 افريل 2008، ص 23.

توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني بغية خلق الإنسان الذي لا يقف مكتوف الأيدي أمام ما يدور حوله من عبث وتلويث البيئة، بل ليقوم بدور فعال في توجيه النصح والإرشاد الصحيح لكيفية التعامل مع البيئة ومواردها وعناصرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة ورفع مستوى الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، ويجب مراعاة أن ذلك لا يكفي وحده بل يتطلب إحداث تطوير في قيمه الإنسانية ليتيح لهم فرصة التكيف مع الظروف الجديدة، وان يكون هذا التطور ديناميكيا ليتلاءم مع سرعة التغير والتأقلم مع الآلات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا، [1] واستحداث لمناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياستها واستراتيجيها الترقوية والتنموية بالإضافة إلى الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق الغير مراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتوسع الأحياء العشوائية وانتشار الأمراض الاجتماعية، كما تهدف أيضا التنمية المحلية المستدامة إلى مواجهة التوزيع السكاني الغير منتظم والغير مدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية وكذلك مناطق ومدن سكنية جديدة منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكدس والضغط السكاني، بشرط أن تكون هذه المناطق والمدن الجديدة متوفرة على جميع المرافق الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بالعيش والإنتاج والاستثمار، وتسعى التنمية المحلية المستدامة في مضمونها إلى محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي [2].

ثانيا :أهداف اقتصادية

إن التنمية المحلية المستدامة من منظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تميزي ومنصف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية وتوفير جميع التسهيلات لسكانها.

إن التنمية المحلية المستدامة تهدف إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من اجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية، من اجل تحقيق الأمن لغذائي المحلي والوطني، كما تسعى إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي، وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية للمساهمة في تمويل هذه المشاريع، وخاصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]– عمر شريف، تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي بورج بوعريريج، 14–15 افريل 2008، ص 3.

[2]– شريفي عمر، الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي برج بوعريريج 14–15 افريل 2008 ص 2.

بسبب خصائصها وطبيعتها التي تمكنها من خلق القيمة المضافة بأقل تكلفة، كما نجد أنها تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه، والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من اجل إعطاء دفعة حقيقة للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة[1].

ثالثا: أهداف بيئية

تتدرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة على عكس التنمية المحلية التي كانت تهمل الجانب البيئي ولا تأخذه بعين الاعتبار ضمن قراراتها وسياستها.

فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى ضمان الحماية الكافية للطبيعة والنظم الايكولوجية والتجمعات الحية، فالموارد الطبيعية تعتبر احد الأصول الرأسمالية التي تلعب دورا كبيرا في إدرار الفوائد المستدامة التي باتت تتعرض إلى الكثير من الإهمال بسب الإفراط في الحصاد، والتلوث، لدلك فإن حماية المحيط تتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنة واستغلال وحماية هذه الموارد من خلال زيادة الوعي بالإخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتغيير دراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولية عن التحقق البيئي، ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية من اجل زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة[2].

إن حماية البيئة ليست مسؤولية الدول والحكومات المحلية فقط وإنما هي عملية هرمية تجسد فيها الحكومات قمة الهرم والذي يقصد به المراقب والموجه والمخطط، أما المسؤولية الكبيرة تقع هنا على عاتق المواطن قبل كل شيء لأنه يمثل الشخصية المعنوية وهي المؤسسة التي تستغل الثروات والموارد الموجودة على مستوى المحليات والتي تعتبر المستغل الأول للمحيط سواء من ناحية المدخلات أو المخرجات، ومن ناحية أخرى يمثل الشخصية المادية هو المستهلك الذي يعود له القرار في التعامل مع المخرجات التي تكون مطابقة للمعايير البيئية والصديقة للبيئة، وأيضا المسئول عن حماية المحيط والطبيعة من أضرار النفايات التي تنتج عن هذا الاستهلاك من خلال إتباع الأساليب الوقائية في التعامل معها مثل كيفية التعامل مع الفضلات المنزلية والنفايات التجارية ....

[1]– نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، الملتق الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي المدية، 3–4 مارس 2008 ، ص 08.

[2]- سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي المدية، 3–4 مارس 2008 ، ص 05.

المطلب الثالث : أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

أولا: أبعاد التنمية المحلية المستدامة

تتكون التنمية المحلية بمفهومها التقليدي من بعدين أساسين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وبإدراج مصطلح الاستدامة ضمن مفهوم التنمية المحلية، فان المفهوم هنا يستدعى ألا تقتصر قابلية الرفاهية والتحسن على الجيل الحالي من المواطنين فقط، بل لا بد من إدراج الأفق الزمني البعيد في الحسبان وحالة الحياة ومستوى الرفاهية والمعيشة للأجيال القادمة، وبالتالي يجدر بالتنمية المحلية المستدامة الأخذ في عين الاعتبار البعدين الأساسين في التنمية المحلية إضافة للبعد الذي يميز التنمية المحلية على التنمية المستدامة ألا وهو البعد البيئي، هذا فضلا عن البعد التكنولوجي الذي أصبح يعتبر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة في المجتمعات.

1- البعد الاقتصادي:

النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية حيث يجب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، كما يتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة من الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد، ويتضمن أيضا البعد الاقتصادي إمكانية إبراز الدور الاقتصادي للريف باعتباره شريك في التنمية المحلية المستدامة،[1] كما تعتبر البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتباره قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من اجل توفير الجهد والمال والموارد[2].

2-البعد الاجتماعي:

يعد البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، حيث يمثل البعد الإنساني الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية التطوير في الاختيار السياسي وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية حتى النسائية ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع في عملية صنع القرار[3].

---

[1]- خالد قاشي، رمزي بودرجة، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19-20 أكتوبر 2015 ، ص 609.

[2]- أسامة سنوسي، فاطمة محبوب، الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة يومي 19-20 أكتوبر ،2015، ص 645.

[3]- خالد قاشي، رمزي بودرجة، مرجع سبق ذكره، ص 609.

أو هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية، فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته، دون تقليل فرص الأجيال القادمة[1].

3-البعد البيئي:

تنادي مبادئ التنمية المحلية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وهذا من اجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية [2]، كما يركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أي يجب وضع حد أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة[3].

4-البعد التكنولوجي:

أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، ولكن التكنولوجيا سلاح دو حدين، فبالرغم من الايجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته وخاصة بالنسبة للأضرار التي تأثر بها على البيئة، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية، وبالتالي التحول إلى التكنولوجيا الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلى حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من المواد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[4].

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

إن التنمية المحلية المستدامة هي عملية جزئية مستنبطة من التنمية المستدامة، تتم على مستوى جزئي من محيط هذه الأخيرة، وبالتالي يخضع قياسها تقريبا لنفس المؤشرات التي تخضع لها التنمية المستدامة وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه المؤشرات إلى نوعين وهي مؤشرات المصدر ومؤشرات النتيجة.

[1]- أسامة سنوسي، فاطمة محبوب، مرجع سبق ذكره، ص 645.

[2]- خالد قاشي، رمزي بودرجة، مرجع سبق ذكره، ص 609.

[3]- كواشي مراد، مفيدة سعدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19-20 أكتوبر 2015، ص 419.

[4] - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 67.

1-مؤشرات المصدر: وهي تلك التي تقيس مستويات التغير في الأصول الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، حيث تقيس نوعية الهواء والتغير في الموارد المائية، والتغير في استخدام موارد الطاقة والتغير التكنولوجي والتغير في رأس المال البشري وفي الإنفاق على الاستثمار.[1]

2-مؤشرات النتيجة: وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل.

وتمر عملية إعداد المؤشرات بمجموعة من المراحل:[2]

المرحلة الأولى: ويتم في هذه المرحلة ما يلي:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المحلية المستدامة بشقها الحكومي والخاص.
- تحديد محور كل الجهات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في ظل الأولويات الوطنية.
- وضع آلية لتحقيق التعاون والتكامل بين هده الجهات.
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها.

المرحلة الثانية: وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة.
- تبيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة .
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.
- تحديد الأهداف التي من اجلها تستخدم هذه المؤشرات.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يجب اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية، إستراتيجية التنمية المحلية في الدولة، وذلك من خلال المؤشرات المستخدمة والتي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكد على:

- مدى توافر البيانات لهذه المؤشرات وإمكانية الحصول عليها بسهولة.
- إمكانية جمع ما هو متاح من هذه البيانات.
- مصدر البيانات.
- واقعية البيانات وطريقة إنتاجها (من خلال التقارير، مطبوعة، الكترونيا ...)

وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس التنمية المستدامة بشكل شامل ودقيق، ولكن نجد أن ابرز تلك المحاولات كانت تلك التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة أين اقترحت 59 مؤشر تصنف إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية، ولكن لصعوبة تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية المستدامة فإننا اكتفينا بالاعتماد على المؤشرات الموضحة في الجداول التالية:

---

[1]- سهام حرقوش وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف 7/8افريل 2008، ص 13.

[2]- سهام حرقوش وآخرون، مرجع نفسه، ص 13.

جدول رقم(2-1): المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة.

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية(البسيطة)	طريقة القياس
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
	مؤشر البطالة	نسبة السكان العاطلين عن العمل.
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي	معدل اجر المرأة بالنسبة لمعدل اجر الرجل.
	معامل جيني لتوزيع الدخل	العدالة في توزيع الدخل.
مؤشر الصحة العامة	مؤشر حالة التغذية	الحالة الصحية للأطفال.
	مؤشر الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات.
	مؤشر الصحة	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية.
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم	نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف 5 ابتدائي
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة البيت أي الفرد/م^2
مؤشر الامن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة.
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكاني/السنة.

المصدر: مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011، ص 70-71.

يبين لنا الجدول الموضح أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي، والتي يبينها الجدول من خلال ثلاثة خانات.

تبين الخانة الأولى المؤشر الكلي الذي يقاس، أما الخانة الثانية فتعطي المؤشرات الجزئية التي تشرح المؤشر الكلي والذي تشرح فيه كيفية قياس كل مؤشر جزئي للحكم على التنمية المحلية المستدامة من جانبها الاجتماعي، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي (مؤشر التعليم) الذي يفسره مؤشرين جزئيين وهما مؤشر مستوى التعليم ومؤشر محو الأمية، حيث يقاس مؤشر مستوى التعليم من خلال الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس، إما مؤشر الأمية فهو يقاس بمعدل نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

جدول رقم (2-2) :المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية المستدامة.

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية(البسيطة)	طريقة القياس
البنية الاقتصادية	الأداء الاقتصادي	المعدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
	التجارة	ويقاس بالميزان التجاري.
	الحالة المالية	قيمة الذين مقابل الناتج القومي الاجتماعي.
أنماط الإنتاج والاستهلاك	استهلاك المادة	تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.
	استخدام الطاقة	تقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.
	إنتاج وإدارة النفايات	كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية.
	إنتاج النفايات الخطيرة	إنتاج النفايات المشعة.
	النقل والمواصلات	المسافة التي يتم قطعها سنويا الفرد.

المصدر: مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2008-2011، ص 71-72.

يوضح لنا الجدول الموضح أعلاه المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة بين الجانب الاقتصادي، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي (البنية الاقتصادية) الذي يفسره ثلاث مؤشرات جزئية وهي مؤشر الأداء الاقتصادي، من خلال المعدل القومي للفرد، أما مؤشر التجارة فيقاس من خلال الميزان التجاري المحلي، أما المؤشر الثالث فهو مؤشر الحالة المالية ويترجمه قيمة الدين مقابل الناتج المحلي الاجتماعي.

جدول رقم(2-3) :المؤشرات البيئية للتنمية المحلية المستدامة

المؤشر الكلي	المؤشرات الجزئية	طريقة القياس
الغلاف الجوي	التغير المناخي	تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.
	ترقق طبقة الأوزون	استهلاك المواد المستنزفة الأوزون.
	نوعية الهواء	تركيز مبعوثات الهواء.
الأراضي	الزراعة	مساحة الأراضي المزروعة.
	الغابات	مساحات الغابات مقارنة بالمساحة الكلية
	التصحر	نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية.
	الحضرنة	مساحة الأراضي السكنية.
البحار والمحيطات والمناطق الساحلية	المناطق الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
	مصائد الأسماك	وزن الصيد السنوي.
المياه العذبة	المياه العذبة	كمية ونوعية المياه.
التنوع الحيوي	الأنظمة البيئية	نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.
	الأنواع	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

المصدر: مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011، ص 72-73.

يوضح الجدول أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي الأراضي الذي يفسره أربعة مؤشرات جزئية، وهي مؤشر

الزراعة الذي تقاس من خلاله مساحة الأراضي المزروعة، ومؤشر الغابات الذي يفسره مساحة الغابة مقارنتا بالمساحة الكلية، ومؤشر التصحر والحضرنة فيقاس من خلال نسبة مساحة الأراضي المتأثرة بالتصحر ونسبة مساحة الأراضي السكنية.

المطلب الأول: معوقات التنمية المحلية

من العوامل التي تعيق التنمية المحلية وتعمل على تعثرها كثيرة ومتنوعة فمنها ما هو ثقافي واجتماعي وسياسي والبعض الأخر اقتصادي وإداري بالإضافة إلى المتغيرات والعوامل المستحدثة كالإرهاب والمناخ ...الخ ، ومن أهم هذه المعوقات لدينا :[1]

1-اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية : التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين الأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى تنمية الريف وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الاتجاهات.

2-معوقات ثقافية: تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات المحلية، فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو منطقة ما، ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحكم بها.

3-معوقات إدارية: وتتمثل هذه المعوقات في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على علاقة العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة القادرة على تحمل المسؤولية.

ويعود ذلك بالأساس لعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية.

4- معوقات سياسية: تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية ومن أهمها نذكر:

- تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها.
- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات.
- تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معنية.
- ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى المواطنين.
- تميز المجتمعات المحلية بعدم الاستقرار السياسي.

[1] عبد الرحيم العقاب، المقومات الأساسية للتنمية المحلية ومعوقاتها، 03/07/ ،2007 محملة من الموقع الالكتروني www.14october.com تاريخ التحميل 2016/04/03.

5-معوقات اجتماعية: تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة، والعادات والتقاليد والقيم الموروثة التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، كما يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام كل ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من القضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومات كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية المحافظة كما لا ننس انه من اشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية المستدامة، مشكل الفقر الذي يعد هو أساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية ،لذلك وجب على المجتمعات المحلية أن تضع من السياسات التنموية ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل.

6-المعوقات الاقتصادية: إن اكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة هو مشكل التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية، وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرفاهية والمعلومات الاقتصادية وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية مقارنة بنوع وتعدد النفقات وكذا النقائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع للاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلى مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عن سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني المستوى المعيشي والتضخم والبطالة، مما يزيد في شدة وإعاقة تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية المستدامة

تعتمد التنمية المحلية المستدامة في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات التي تجسدها وهي نفسها المقومات التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية بمفهومها القديم والتي تتمثل في:[1]

1-نظام الإدارة المحلية: إن فلسفة الإدارة المحلية تتركز أساسا على اللامركزية والمشاركة الشعبية، فهما نقطة الانطلاق نحو نظام وإدارة محلية سليمة، يمكنه تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة في كافة المجالات مع العمل المستمر على زيادة الانتهاج ورفع كفاءة أداء الخدمة، ويعرفها الأستاذ الدكتور محمد الصغير بعلي بأنها (النظام الراداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقاءها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة).

ويقوم نظام الإدارة المحلية على أساسين هما:

[1]- أبو بكر سالم ومحمد عبد اللوش، دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي، ميلة، 19/20-10-2015، ص ص 400-401.

- **الديمقراطية:** فالإدارة المحلية تفتح الباب أمام مشاركة المواطن في شؤون الحكم في نطاقه المحلي، كما تنشئ قيادات شعبية جديدة متمثلة في هذه المجالس المحلية يدفع المواطن للاهتمام بالشؤون العامة، كما تجعل المواطن وثيق الصلة بالحكومة.
- **اللامركزية:** ويقصد باللامركزية أن يعهد بسلطة البث في بعض الأمور إلى هيئات تتمتع بنوع من الاستقلال تجاه السلطة المركزية التي يتسع اختصاصها أصلا لكل أقاليم الدولة.

2-التخطيط المحلي: وهو الذي يتم على المستوى المحلي أي يتم على مستوى الجماعات المحلية، يفرض النهوض بتلك المجتمعات، ويرتبط التخطيط المحلي بتنظيمات الإدارة المحلية كمجالس القرى والمدن والمحافظات وتراعي فيه احتياجات البيئات المحلية المختلفة وتنوعها وكثيرا ما تستمد الخطط المحلية انجازاتها من الخطة العامة للدولة، مع مراعاة الاحتياجات والإمكانيات المحلية المتوفرة، كما يجب أن يتميز التخطيط بالواقعية مع مراعاة الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد والتراث الثقافي في الخطط المحلية.

3-التمويل المحلي: يعتبر التمويل المحلي عنصرا أساسيا لتطبيق نظام الإدارة المحلية، واتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمع المحلي، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها، والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية وتوفير السلع والخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية.

4-المشاركة الشعبية: إن مشاركة الجماهير في عمليات التغير خلال المرحلة الراهنة قد أصبحت من أهم الركائز التي تعتمد عليها عملية تنمية مجتمعنا ليس لان المشاركة تدعم الجهود الحكومية وتكملها فحسب، لكن لان لها في نفس الوقت أثرها في إعادة التنظيم الاجتماعي والربط بين الأفراد والمجتمع، وتعميق الممارسة الديمقراطية.

إذ إن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات التفكير والعمل من اجل تحقق التنمية والتطور في المجتمع الذي يعيشون فيه.

ويمكن تعريف المشاركة الشعبية بأنها (الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما، بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف).

المطلب الثالث: الحلول الناجعة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

من اجل القضاء ولو بصفة جزئية من حدة هذه المعوقات يجب على الدولة المعنية بالتنمية المحلية المستدامة مهما كانت إتباع الأتي:[1]

- ✓ الاستغلال الأمثل والفعلي للثروات والموارد المتاحة للدولة، مع إيجاد المناخ المناسب والملائم لتسير الاستثمارات المحلية؛
- ✓ توفير المجالات المختلفة والملائمة للشباب، مع تأهيل وتوفير فرص العمل المختلفة تتماشى ومتطلباته وتخصصاته المهنية؛

[1]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 211-212.

- ✓ تخطيط وتسير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ التركيز على المناطق الريفية وخاصة المناطق النائية عند إعداد وضع البرامج التنموية لتوفير احتياجات سكان المناطق المحرومة، خاصة الكهرباء والماء والتركيز على الطاقات المتجددة خصوصا منها الطاقة الشمسية لتخفيض الضغط على المناطق المحرومة، وما تتحمله من أعباء وتكاليف جراء صعوبة المنطقة والاستفادة من مضمون التنمية المحلية المستدامة؛
- ✓ إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، لأي دولة تريد النهوض بالتنمية المحلية المستدامة؛
- ✓ صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني الذي ينبثق منه الوطن العربي بوجه عام والجزائر بوجه خاص، واستثماره واستغلاله لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

لكن لا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام مؤسستي حديث وفعال، يعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة بمساعدة الموارد البشرية، وخاصة منها الشابة للنهوض بها وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

خلاصة الفصل:

تعتبر التنمية المحلية المستدامة أسلوب يتم من خلالها الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية، حيث إنها تشمل ثلاثة مجالات أساسية والمتمثلة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، كما استخلصنا أن التنمية المحلية المستدامة تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في الإدارة المحلية والتمويل المحلي، بالإضافة إلى المشاركة الشعبية، كما وجدنا أن التنمية المحلية المستدامة تعاني من مجموعة من المعوقات على الصعيد الإداري والاقتصادي و الاجتماعي والسياسي، كما تم تسليط الضوء على بعض الحلول الناجعة لضمان نجاح هذا النوع من التنمية.

الفصل الثالث:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تمهيد:

سبق وان تطرقنا في الفصول السابقة إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التنمية المحلية، ودور هذه المؤسسات في عملية التنمية المحلية المستدامة ولكن هذا كان من الناحية النظرية، وبصفة عامة ودون معرفة ما إذا كانت تلك الشروط مطبقة في الواقع أم لا، وهل إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم فعلا في التنمية المحلية المستدامة أم لا، وللإجابة على هذه التساؤلات تم القيام بدراسة ميدانية بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة، حيث تم إيجاز هذا الفصل في المباحث الرئيسية التالية:

المبحث الأول: لمحة عن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة.

المبحث الأول: لمحة عن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة

تعتبر مديرية المؤسسات الصغيرة مرشدا للأفراد الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث تقوم بدعمهم عن طريق هياكل دعم الاستثمار.

المطلب الأول: نشأة ومهام المديرية

أولا: نشأتها

أنشئت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية لولاية ميلة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 442/03 المؤرخ في 05 شوال 1424 الموافق ل2003/11/29 الذي يتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها.

- بدأت نشاطها الفعلي يوم 2006/04/01.
- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2 مليار) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

ثانيا: مهامها

- تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج النشاطات القاعدية التي تعدها الوزارة تقييم آثاره وتقديم حصيلة نشاطها.
- دراسة كل التدابير لدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تدعيم أعمال الحركة الجمعوية والمهنية والفضاءات الوسيطة والهيئات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيطها.
- المساهمة في انجاز خريطة مكان وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحيينها من خلال جمع المعلومات المتعلقة بقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير وفرص الاستثمار.
- المساهمة في تنفيذ سياسة التكوين وترقية القدرات الشرائية.
- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لا سيما في مجال المناولة.
- جمع المعلومات والمعطيات الاقتصادية والإحصائية المتعلقة بأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التقارير الظرفية الدورية.
- تأطير التظاهرات الاقتصادية لترقية نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- السهر على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الأخرى على المستوى المحلي.
- القيام بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة

تحتوي مدرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث مصالح، وتحتوي على عدد من المكاتب والشكل التالي توضح ذلك.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

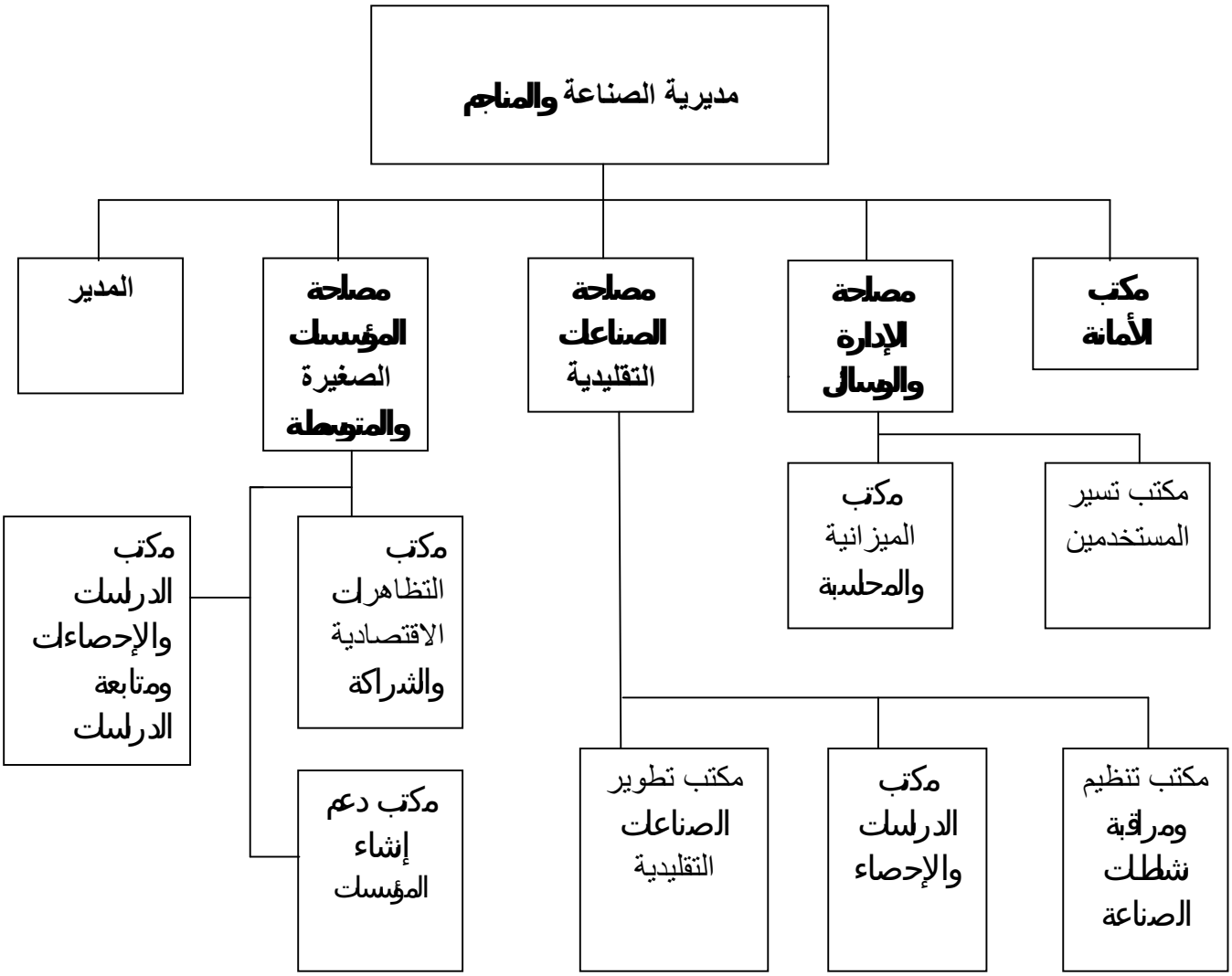

المصدر : مديرية الصناعة والمناجم، 2015.

تتكون مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ثلاث مصالح:

1. مصلحة الإدارة والوسائل تحتوي على:

- مكتب تسير المستخدمين والتكوين الذي يقوم بإجراء عمليات التوظيف، السهر على تطبيق القانون الداخلي للمديرية.
- مكتب الميزانية والوسائل الذي يقوم بإعداد المرتبات الشهرية للموظفين، جرد وسائل المديرية وتزويدها

بمختلف الوسائل المادية اللازمة للتسيير .

2. مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتوي على:

- مكتب دعم إنشاء المؤسسات.
- مكتب الدراسة والإحصاءات ومتابعة الدراسات.
- مكتب التظاهرات الاقتصادية والشراكة.

حيث تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج النشاطات القاعدية التي تعدها الوزارة وتقييم آثارها وتقديم حصيلة نشاطها.
- المساهمة في تنفيذ سياسة التكوين وترقية القدرات الشرائية.
- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لا سيما في مجال المناولة.
- دراسة كل التدابير لدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. مصلحة الصناعة التقليدية تتكون من:

* مكتب تطوير الصناعات التقليدية.
* مكتب الدراسة والإحصاء.
* مكتب تنظيم ومراقبة النشاطات الصناعية. 0674914641

تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- تنفيذ تدابير ترقية أنشطة الصناعة التقليدية وتدعيمها وتقييم آثارها.
- المساهمة في حماية الثروة الحرفية التقليدية والمحافظة عليها ورد الاعتبار لها.
- تأطير التظاهرات الاقتصادية لترقية الصناعات التقليدية والحرف.

المطلب الثالث: هياكل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: صندوق ضمان القروض: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم02 -373 المؤرخ في 06 رمضان 1423الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مهام الصندوق:

التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات.
- تجديد التجهيزات.
- توسيع المؤسسات.
- أخذ مساهمات.

– تسيير المواد الموضوعة تحت تصرفهم وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
– إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
– التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
– متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمان . وفي هذا الإطار، يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق.

– ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم05 /165 المؤرخ في 3 ماي 2005.

مهامها:

– وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على ضمان متابعة تنفيذه.
– ترقية الخبرات والاستثمارات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– تقييم ملائمة ومدى تقدم تنفيذ البرنامج القطاعي وتقديم الإصلاحات اللازمة في حالة عدم بلوغ النتائج المرجوة.
– متابعة مراكز التجمعات الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الإنشاء الجديد، الغلق وتغيير النشاط.
– تحقيق دراسات نمو الفروع والنقاط المشتركة الدورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– جمع واستغلال وتوزيع المعلومات الخاصة بنشاطات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– ترقية العلاقات العامة مع المؤسسات والتنظيمات المعنية واستغلال الإبداعات التكنولوجية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطور التكنولوجي للإعلام والاتصال.
– ربط العلاقات مع القطاعات المعنية بمختلف البرامج التقويمية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 24 ذو الحجة 1423 الموافق ل2003/2/25، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.

– ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي، و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

– تشجيع و ترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

– جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات وإستراتجيات لتطوير القطاع.

رابعا: صندوق ضمان قروض الاستثمار

هذا الصندوق أنشئ من طرف السلطات العمومية لتغطية تسديد قروض الاستثمار الممولة من المؤسسات المالية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يستجيب إلى هدف تطوير وتسهيل الحصول على تمويل البنوك.

خامسا: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم01 /282 المؤرخ في 2001/09/24 يتضمن صلاحيات وكيفية تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

مهامها الأساسية:

– ترقية ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

– مساعدة المستثمرين في كافة مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية.

– تسيير صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر 01 /03 المؤرخ في 2001/08/20.

– التسيير والمحافظة على العقارات الموجهة للاستثمار.

سادسا: الوكالة الوطنية للوساطة والتسوية العقارية

تقوم الوكالة بدور هام في توجيه، إعلام، واقتراح الحلول المناسبة للمستثمرين الراغبين في الحصول على عقار صناعي.

مهامها:

– التسيير عن طريق اتفاقيات الوعاء العقاري الاقتصادي.

– تلعب دور الوسيط العقاري.

– التسوية العقارية.

– توزيع المعلومة حول العقار الاقتصادي.

– التنمية العقارية.

سابعا: البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة

البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة جمعية غرضها غير مربح، أنشئت في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1991 وهناك 04 بورصات جهوية الوسط ، الغرب ، الشرق والجنوب. و تتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

مهامها:

– تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة.

– إجراء العلاقات بين العروض وطلبات المناولة والاشتراك على المستوى الوطني والدولي.

– تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا أو التي سيتم إنشاءها.

– إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة.

– مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة.

– تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.

– إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

ثامنا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSAJ:

أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 290/03المؤرخ في 2003/09/06 الذي يحدد القواعد والشروط وسقف المساعدة التي تمنحها هذه الوكالة إلى البطالين بين 35 و 50 سنة ومبلغ الاستثمار لا يفوق 10 مليون دج.

هذه الوكالة موضوعة تحت سلطة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تقوم بتموين ودعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع.

تاسعا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

أنشئ هذا الصندوق بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02/04المؤرخ في 2004/09/03 الذي يحدد الشروط أو وسقف المساعدات الممنوحة إلى المستثمرين بين 35 و 50 سنة ومبلغ الاستثمار الذي لا يتجاوز 5 مليون دج.

هذا الصندوق أنشئ من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مهامها الأساسية دعم وإحداث المشاريع للبطالين.

عاشرا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGAM

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في2004/01/22 للمساهمة في خلق مؤسسات مصغرة حرفية للبطالين البالغين أكثر من 18 سنة والقرض لا يتجاوز 400.000 دج.

هذه الوكالة تحت إشراف وزارة التضامن الوطني ومن مهامها الأساسية وضع تحت تصرف حامل المشاريع المصغرة قروض بين 30.000 و 50.000 دج، تسدد على مدى 10 إلى 12 شهر.

إحدى عشر: صندوق الزكاة

صندوق الزكاة له طابع ديني اجتماعي، ينشط تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، من مهامه جمع أموال الزكاة وتحويلها إلى الصندوق لتمويل بعض المشاريع الصغرى على شكل قروض لصالح البطالين.

اثنا عشر: غرفة التجارة والصناعة بني هارون

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحت وصاية وزارة التجارة.

المهام والصلاحيات:

– تكلف الغرف بالمساهمة في الاقتصاد المحلي عن طريق تطوير المؤسسات وتقديم المعلومات والاقتراحات في المسائل التي تهم مباشرة أو غير مباشرة الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدماتية إلى السلطات العمومية بطلب من هذه الأخيرة أو بمبادرة من الغرفة.

– تمثيل المؤسسات لدى السلطات العمومية.

– تبادر بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدولية بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية.

– إصدار دراسات ووثائق ذات طابع اقتصادي.

– تشرع سواء بمبادرة منها أو بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في أعمال الترقية والدعم لصالح المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير.

– تساعد المنتمين إليها من المتعاملين الجزائريين أو الأجانب.

كما يمكن لغرفة التجارة والصناعة زيادة عن مهامها وصلاحياتها المذكورة أن تضع هيئة للمصالحة والتحكيم قصد التدخل في تسوية نزاعاتها التجارية الوطنية وذلك بناء على طلب المتعاملين الاقتصاديين.

ثلاثة عشر: غرفة الفلاحة

الغرفة الفلاحية هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة ولها الشخصية العمومية. وتمثل الركيزة الأساسية لكافة التجمعات لممثلي مصالح المهن الفلاحية لدى السلطات العمومية في جميع الميادين، كالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتقني، ولهذا الأساس تتميز الغرفة الفلاحية بالمهام التالية:

– تنظيم وتطوير أشكال التشاور والتنسيق والإعلام بين المشتركين فيما بينهم وبين كافة المؤسسات العمومية التي تعمل في ميدان الإنتاج والتمويل والتوزيع والتحويل.

– لها التمثيل الكامل لكافة المشتركين فيها لدى السلطات العمومية.

– تساهم في إنشاء ووضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنوعها وإعدادها.

– تنظم الأسواق والمعارض والمسابقات وتسهل نشر الإعلام العلمي والتقني والاقتصادي الموجه للفلاحين.

أربعة عشر: مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

مهامها:

– وضع شباك يتكيف مع احتياجات المؤسسات والمقاولين.

– تطوير ثقافة إنشاء المؤسسات.

– ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به.

– تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.

– تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع.

– إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.

– تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.

– ترقية تعميم المهارة وتشجيعها.

– نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

– مرافقة المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

– الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

– تثمين الكفاءات البشرية وعقلنه استعمال الموارد المالية.

أربعة عشر: مشاتل المؤسسات

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/04 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري تتمتع بالاستقلال المالي.

مهامها:

– تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي.

– المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.

– تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.

– تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد.

– ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

– تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

– العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا إستراتيجيا في التطوير الاقتصادي في مكان تواجدها.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة في تطور مستمر، فمن حيث عددها نجد أنها في تزايد مستمر، أما من حيث توزيعها على الدوائر والبلديات فإننا نجد تباين فيما بينها، وسنحاول في هذا المبحث تبيان ذلك.

المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.

فيما يلي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة وكذا توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط الاقتصادي.

أولا : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة

الجدول التالي يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تصنيفها في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18/01 في 2001/12/12.

الجدول رقم (3-1): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة 2015.

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات المصغرة من عامل إلى 9 عمال	5903	92.64
المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49	355	5.57
المؤسسات المتوسطة من 50 إلى 250	114	1.79
المجموع : من عامل إلى 250 عامل	6372	100

المصدر: نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات المصغرة توظف من 1 إلى 9 عمال بنسبة 92.64 % أي ما يعادل 5903 مؤسسة، أما المؤسسات الصغيرة توظف ما بين 10 إلى 49 عامل فتسهم بنسبة 5.57 % أي ما يعادل 355 مؤسسة، أما المؤسسات المتوسطة فإنها توظف من 50 إلى 205 عامل، وتسهم بنسبة 1.79 % أي ما يعادل 114 مؤسسة. ومنه فالمؤسسات المصغرة تلقى اهتماما اكبر وهذا راجع إلى قلة رأس المال .

الجدول رقم (3-2) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميلة من {2006-2014}

السنـــــوات	عـــدد المؤسســـــات	عـــدد العمـــال
2006	2733	16748
2007	3751	19953
2008	4137	23063
2009	4900	26637
2010	5285	28063
2011	5507	30337
2012	5630	31057
2013	6027	37203
2014	6372	38431

المصدر: نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2015.

الشكل رقم (3-2): التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مناصب الشغل في ولاية ميلة من {2006-2014}

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2015.

من خلال الجدول والشكل المقدمين نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة يشهد تزايدا ملحوظا من سنة إلى أخرى ونلاحظ من خلال الشكل السابق ابتداء من سنة 2006 أي كانت مقدرة ب 2733 مؤسسة لتصل إلى حوالي 6372 مؤسسة في سنة 2014 وهو يمثل زيادة هائلة، حيث تعكس بذلك الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطويرها، كما نلاحظ من خلال الشكل أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل تزداد بشكل مستمر من سنة إلى أخرى، أي بعدما وفرت 16784

منصب شغل سنة 2006 تزايدت وساهمت في توفير 38431 منصب شغل في سنة 2014 ، الأمر الذي ساهم في تخفيض معدلات البطالة.

ثانيا: توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط والنشاطات الاقتصادية

يظهر لنا الجدول التالي توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (3-3): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط في ولاية ميلة.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %	الفروع
خدمات	2809	44.08	النقل والمواصلات
			التجارة
			الفندقة والإطعام
			خدمات المؤسسات
			خدمات للعائلات
			مؤسسات مالية
			أعمال عقارية
			خدمات المرافق الجماعية
البناء والأشغال العمومية	2169	34.04	البناء والأشغال العمومية
الصناعة	1272	19.96	الحديد والصلب
			مواد البناء
			الكيمياء، البلاستيك، المطاط
			صناعة غذائية
			صناعة النسيج
			صناعة الجلد
			صناعة الخشب وتحويل الورق
			صناعات مختلفة
الفلاحة والصيد البحري	78	1.22	الفلاحة والصيد البحري
خدمات ذات صلة بالصناعة	44	0.69	المياه والطاقة
			المحروقات
			خدمات الأشغال البترولية
			المناجم والمحاجر

المصدر: نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2014.

الشكل رقم (3-3): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط في ميلة.

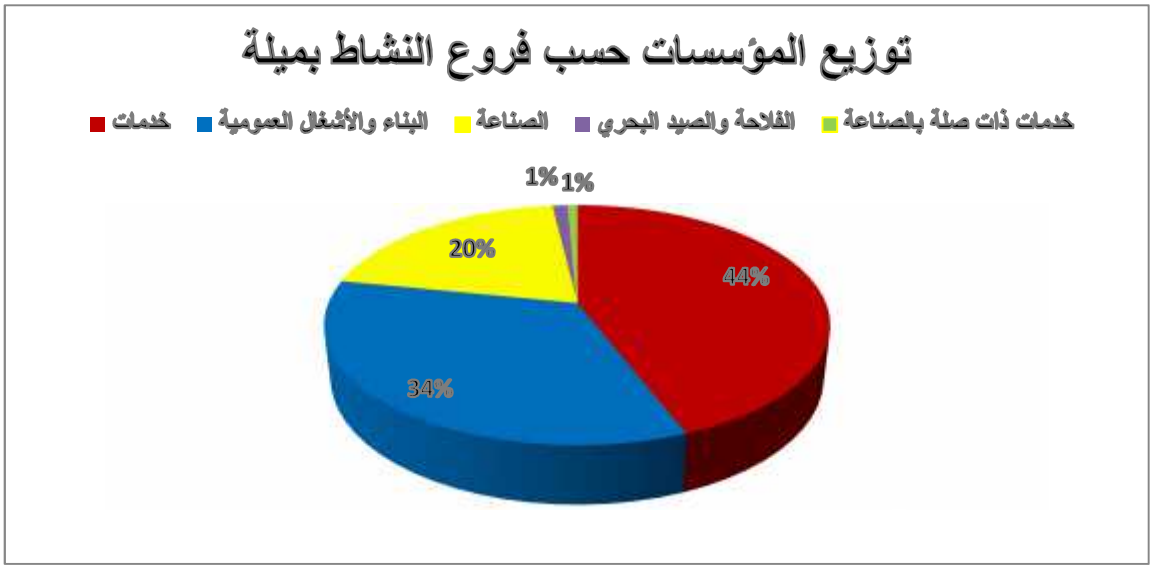

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث نشاط المؤسسات بالنسبة 44.08 % أي ما يعادل 2809 مؤسسة، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بالنسبة 34.04 % أي ما يعادل 2169 مؤسسة، ثم القطاع الصناعي بـ 19.96% أي ما يعادل 1272 مؤسسة، ثم قطاع الفلاحة بـ 1.22 % وفي الأخير نجد قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة بـ0.69 %.

الجدول رقم (3-4): مقارنة توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط {2013-2014}

قطاع النشاط	عدد المؤسسات سنة 2013	عدد المؤسسات سنة 2014	المقارنة	النسبة %
خدمات	2680	2809	129	4.81
البناء والأشغال العمومية	2091	2169	78	3.73
الصناعة	1131	1272	141	12.46
الفلاحة والصيد البحري	81	78	3	3.70
خدمات ذات صلة بالصناعة	44	44	0	0
المجموع	6027	6372	345	5.72

المصدر: نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات في تزايد، حيث نجد أن قطاع الخدمات والذي يعتبر القطاع المهيمن قد زاد سنة 2014 بـ 129 مؤسسة مقارنة بسنة 2013، أما قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يحتل المركز الثاني بعد الخدمات فقد زاد بـ 78 مؤسسة، ويأتي ثالثا قطاع الصناعة والذي ازداد بـ 141 مؤسسة، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فنجد انه قد انخفض 3 مؤسسات في حين بقي قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة ثابتا.

الجدول رقم (3-5) : توزيع المؤسسات حسب النشاطات الاقتصادية خلال سنتي 2013 و2014

العدد	طبيعة النشاط	عدد المؤسسات لسنة 2013	عدد المؤسسات لسنة 2014	المقارنة	النسبة %
01	الطاقة والصيد البحري	81	78	-3	-3.70
02	المياه والطاقة	2	2	0	0
03	المحروقات	1	1	0	0
04	خدمات الأشغال البترولية	1	1	0	0
05	المناجم والمحاجر	40	40	0	0
06	الحديد والصلب	83	122	39	46.98
07	مواد البناء	309	328	19	6.14
08	البناء والأشغال العمومية	2091	2169	78	3.73
09	الكيمياء ،البلاستيك ،المطاط	9	9	0	0
10	صناعة غذائية	360	402	42	11.66
11	صناعة النسيج	28	28	0	0
12	صناعة الجلد	0	0	0	0
13	صناعة الورق وتحويل الخشب	332	373	41	12.34
14	صناعات مختلفة	10	10	0	0
15	النقل والمواصلات	492	512	20	4.06
16	التجارة	821	831	10	1.21
17	الفندقة والإطعام	326	376	50	15.33
18	خدمات للمؤسسات	371	384	13	3.50
19	خدمات للعائلات	343	354	11	3.20
20	مؤسسات مالية	12	18	6	50
21	أعمال عقارية	17	17	0	0
22	خدمات للمرافق الجماعية	298	317	19	6.37
المجموع		**6027**	**6372**	**345**	**5.72**

المصدر: نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2014.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك بعض المؤسسات قد زاد عددها في سنة 2014 مقارنة بنسبة 2013 واهم هذه المؤسسات، الحديد والصلب، مواد البناء، صناعات غذائية، صناعة الخشب، الفندقة والإطعام ... الخ .

أما البعض الأخر فقد انخفض عددها مثل الفلاحة والصيد البحري، في حين أن البعض الأخر قد بقي على حاله مثل المياه، الطاقة، الكيمياء، المحروقات .... الخ.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى توزيع عدد المؤسسات جغرافيا بالأرقام والنسب في ولاية ميلة.

أولا: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية.

الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية.

الجدول رقم (3-6): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية.

العـدد	الدوائـر	عـدد المؤسسات	النسبـة %
01	ميلة	1552	24.35
02	القرارم قوقة	405	6.36
03	سيدي مروان	241	3.78
04	واد النجاء	439	6.89
05	فرجيوة	626	9.82
06	بوحاتم	188	2.95
07	تسدان حدادة	145	2.28
08	ترعى باينان	257	4
09	عين البيضا احريش	125	1.96
10	الرواشد	274	.4.3
11	شلغوم العيد	1240	19.46
12	تاجنانت	480	7.53
13	التلاغمة	400	6.28
المجموع		**6372**	**100.00**

المصدر: نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2014.

نلاحظ من خلال جدول التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدوائر لولاية ميلة أن دائرة ميلة تحتل الصدارة بـ 23.27 % أي ما يعادل 1403 مؤسسة، تليها دائرة شلغوم العيد بـ 19.30 % تقدر بـ 1163 مؤسسة ، ثم فرجيوة بنسبة 10.09 % بما يعادل 608 مؤسسة .

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات الولاية

الجدول رقم (3-7): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات الولاية

الرقـم	البلديـات	عـدد المؤسسات	النسبـة %
01	ميلة	1390	21.81
02	عين التين	80	1.26
03	سيدي خليفة	82	1.29
04	القرارم قوقة	360	5.65
05	حمالة	45	0.71

06	سيدي مروان	172	2.81
07	الشيقارة	62	0.97
08	واد النجاء	194	3.04
09	احمد راشدي	98	1.54
10	زغاية	147	2.91
11	فرجيوة	512	8.04
12	يحي بني قشة	114	1.79
13	بوحاتم	139	2.18
14	دراجي بوصلاح	49	0.78
15	تسدان حدادة	79	1.24
16	مينار زارزة	66	1.04
17	ترعي بينان	119	1.87
18	تسالة	64	1.00
19	عميرة اراس	74	1.16
20	عين البيضاء احريش	77	1.21
21	العياضي برباس	48	0.75
22	الرواشد	212	3.33
23	تيبرقنت	62	0.97
24	شلغوم العيد	899	14.11
25	واد العثمانية	262	4.11
26	عين الملوك	79	1.24
27	تاجنانت	381	5.98
28	بن يحي عبد الرحمان	55	0.86
29	اولاد خلوف	44	0.69
30	التلاغمة	264	4.14
31	واد سقان	72	1.13
32	المشيرة	64	1.00
المجمـوع		**6372**	**100.00**

المصدر: نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن بلدية ميلة تحتل الصدارة بـ 1287 مؤسسة أي بنسبة 21.35 %، تليها شلغوم العيد بـ 836 مؤسسة أي بنسبة 13.87 %، ثم بلدية فرجيوة بـ 498 مؤسسة بنسبة 8.26 %. وهذه هي البلديات التي تحتل الصدارة على مستوى ولاية ميلة. وهذا راجع إلى الكثافة السكانية في تلك المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تعتبر هذه البلديات من أهم بلديات الولاية.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق العديد من مناصب الشغل وذلك من خلال توفير مناصب الشغل لمجمل الأفراد.

أولا : توزيع عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح الجدول التالي عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه المؤسسات في الولاية:

جدول رقم (3-8): توزيع عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

مجموع فروع النشاط	عدد المؤسسات	عدد العمال	النسبة %
الفلاحة والصيد البحري	78	915	2.38
المحروقات ،الطاقة ،المناجم ،المحاجر	44	813	2.12
البناء والأشغال العمومية	2169	17543	45.65
الصناعات التحويلية	1272	5621	14.63
خدمات	2809	13539	35.23
المجموع	**6372**	**38431**	**100.00**

المصدر: نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2014.

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقليل من نسبة البطالة وبالتالي رفع مستوى التنمية المحلية المستدامة وكذا رفع الأجور وتحسين مستوي المعيشة، حيث تساهم مؤسسة البناء والأشغال العمومية التي يبلغ عددها 2169 حيث توظف 17543 عامل، وتساهم مؤسسات الخدمات التي يبلغ عددها 2809 في توظيف 13539 عامل، أما مؤسسات الصناعة التحويلية 1272 مؤسسة والتي توظف 5621 عامل، في حين أن مؤسسات الفلاحة والصيد البحري والمحروقات والطاقة التي يبلغ عددها على التوالي 18و44 تساهم في توظيف 915و813 عامل على التوالي.

الجدول رقم (3-9): توزيع العمال حسب بلديات الولاية

العدد	البلديات	عدد العمال	النسبة %
01	ميلة	11218	29.19
02	عين التين	356	0.93
03	سيدي خليفة	286	0.70
04	القرارم قوقة	1410	3.67
05	حمالة	229	0.60
06	سيدي مروان	540	1.41
07	الشيقارة	172	0.45
08	واد النجاء	917	2.39

09	احمد راشدي	829	2.16
10	زغاية	582	1.51
11	فرجيوة	2476	6.44
12	يحي بني قشة	372	0.97
13	بوحاتم	522	1.36
14	دراجي بوصلاح	162	0.42
15	تسدان حدادة	440	1.14
16	مينار زارزة	258	0.67
17	ترعي باينان	856	2.23
18	تسالة	410	1.07
19	عميرة اراس	597	1.55
20	عين البضاء احريش	601	1.56
21	العياضي برباس	246	0.64
22	الرواشد	1390	3.62
23	تيبرقنت	368	0.96
24	شلغوم العيد	5389	14.02
25	واد العثمانية	1498	3.90
26	عين الملوك	1165	3.03
27	تاجنانت	2342	6.09
28	بن يحي عبد الرحمان	163	0.42
29	اولاد خلوف	124	0.32
30	التلاغمة	1575	4.10
31	واد سقان	696	1.81
32	المشيرة	260	0.68
المجمـــوع		**38431**	**100.00**

المصدر: نشرية مديرية الصناعة والمناجم، ميلة، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن بلدية ميلة تحتل المرتبة الأولى من حيث توظيف العمال، حيث نجد أنها توظف 11218 عاملا تليها بلدية شلغوم العيد بتوظيف 5389 عامل، ثم بلدية فرجيوة، وتاجنانت حيث توظفان على التوالي 2476 و 2342 عاملا، ثم تليهم مختلف البلديات الأخرى بدرجات متفاوتة في توظيف العمال.

المبحث الثالث: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة

إن المتتبع لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يلاحظ أن هذه المنظومة المؤسساتية تطورت بشكل ملحوظ، ليس فقط على المستوى الوطني، وإنما على المستويات المحلية الموزعة عبر التراب الوطني، حيث سعت الجزائر إلى الاهتمام بترقية هذا النوع من المؤسسات لينمو بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الأهداف التي عجزت المؤسسات الأخرى من تحقيقها، وسوف نقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على واقع هذه المؤسسات، ودورها في التنمية المحلية المستدامة على مستوى ولاية ميلة.

المطلب الأول: واقع التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة.

لقد حظيت التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة باهتمام تجسد في البرامج التنموية المختلفة التي تميزت بالميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة والمخطط البلدي للتنمية، والتي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ليس بالمستوى الذي يطابق المقاييس العالمية بطبيعة الحال، وإنما بما يخدم المتطلبات البسيطة والغير المعقدة للمواطن الذي يسع إل تحسين الظروف المعيشية من دخل وصحة وتعليم...الخ.

أولا: الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة[1]

اعتمد لأول مرة الميثاق البلدي من أجل البيئة والتنمية المستدامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2001-2014، وجاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة، وانتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى البلديات ولقد اشتمل هذا الميثاق على ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول منه الإعلان العام للمنتخبين المحليين، والمخطط المحلي للعمل البيئي، وشمل عرضا للمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة

*تضمن الإعلان العام إعلان النوايا أو الالتزام الأخلاقي للمنتخبين المحليين تتمثل في :

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة، وبالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن؛ وبضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- إشراك جميع الفاعلين، من إدارات وجمعيات ومؤسسات وأفراد، في المحافظة على البيئة؛
- الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة؛

[1] -الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 1996/01/27 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 03-494 المؤرخ في 2003/12/14 المتعلق بإحداث مفتيشية للبيئة في الولاية، العدد 80-2003.

– العزم على الحد أو التقليل من الانبعاثات الملوثة، والاقتصاد في الطاقة، واستعمال التكنولوجيات النظيفة، وحماية الموارد، وتطوير الفضاءات الطبيعية، كالمساحات الخضراء والغابات الموجودة داخل النسيج العمراني.

كما شمل الإعلان الالتزام بتنفيذ برنامج للإعلام والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين، أعوان الإدارات المحلية وعموم المواطنين، واستعمال وسائل التخطيط والتصور والوسائل التنظيمية والوسائل الاقتصادية وآليات إشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة.

*واشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي – الأجندة 21 المحلية– والذي يعد أرضية عمل تبني عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة، جملة من المحاور تضمنت ما يلي :

– ضرورة إيجاد تسيير مستدام للموارد البيولوجية والطبيعية، واعتماد نظام التخطيط والتسيير المحلي المبني على احترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف العناصر الطبيعية؛

– إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي ؛

– حماية الأراضي الفلاحية ؛

– تهيئة المدن والتسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات، وتسيير المخاطر الكبرى؛

– استشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي؛

– تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية؛

– القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة، وإنشاء الوظائف الخضراء.

*وتضمن المحور الثالث المتعلق بالمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة، قيام البلديات بعمليات جرد وإحصاء لجملة من البيانات البيئية وتقييمها خلال فترة البرنامج وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل على المستوى المحلي، ودون أن يوضح الميثاق البلدي للبيئة طريقة تخصيص هذه العائدات المالية.

إضافة إلى الدور التنسيقي الذي تقوم به مديريات البيئة بين البلديات على مستوى الولاية، يبقى التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنسيق المحلي هو كيفية تصور نموذج شمولي لربط نسيج العلاقات بين مختلف المصالح المحلية التي تسهر على تسيير إحدى العناصر البيئية، والتي تخضع لوصايا وزارية مختلفة كمديرية المياه والري، الغابات، حفظ الصحة النباتية والحيوانية، والفلاحة، الصناعة، الطاقة، الثقافة، السياحة والبيئة.

هذا التحدي الكبير أجاب عليه المشرع الجزائري من خلال استحداث مديريات ولائية للبيئة التي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها، وتتكفل المديرية الولائية للبيئة بتنفيذ برنامج لحماية البيئة على كل تراب الولاية، بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، ووضع التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحته لاسيما التلوث، التصحر وانجراف التربة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته، وترقية

المساحات الخضراء. إلا أن نظام عمل الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة وباعتباره التطبيق الأول في الجزائر، لا زال يثير الغموض حول كيفية التمويل، وكيفية إنجاز العمليات المرتبطة بحماية البيئة، وطريقة إجراء الرقابة، هذه الإشكاليات العالقة بالمخططات المحلية لا تسمح بتحديد دقيق لعلاقة الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في تسيير وحماية البيئة، وبذلك لا تتضح حدود مسؤولية الجماعات المحلية في تنفيذ أو عدم تنفيذ توجيهات هذه المواثيق البيئية المحلية.

ثانيا: المخطط البلدي للتنمية

تنص المادة 86 من القانون 90-80 بأنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، إن هذا المخطط هو أكبر مؤشر يدل على التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، وهو عبارة عن مخطط شامل في البلدية يهدف من خلاله إلى دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ومحتوى المخطط عادة ما يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنتاج التجارية، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة

تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتنشيط الحركة التجارية في المنطقة والمحافظة على الموارد المتاحة، كما يعتبر هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص للاستثمار بالمنطقة، وبالتالي تزيد فرص العمل، وتحقيق إيرادات جبائية معتبرة ويمكن تلخيص مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة من خلال مايلي:

أولا: مساهمتها في الإيرادات الجبائية:

تظهر مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة من خلال العوائد الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية والتي تتمثل في الرسوم والضرائب، وبما أن ولاية ميلة تمتلك حوالي 6372 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة {إحصائية 2014 } والتي تشتغل حوالي 38431 عامل فإن هذه المؤسسات توفر إيرادات جبائية تسهم في تدعيم ميزانية البلديات الموجودة فيها، مما يتيح لهذه الأخيرة تخصيص مبالغ أكبر لقسم التجهيز والاستثمار والذي يقوم بإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المنطقة بشكل يخدم متطلبات الحماية البيئية...الخ، وتتمثل أهم الضرائب والرسوم الأساسية التي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة فيما يلي:

- الرسم على النشاط المهني: (TAL) ؛ الرسم على القيمة المضافة (TVA)
- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ؛ الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ؛ الرسم العقاري (TF).

ثانيا: مساهمتها في تفعيل القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الذي من المفترض أن يلعب الدور الاستراتيجي في التنمية المحلية المستدامة ومن القطاعات الأولية وواحد من أهم أقطاب التشغيل التي من المفترض أن تلعب دورا استراتيجيا بسبب طبيعة المنطقة والإمكانيات المتاحة فيها من هذا الجانب، حيث سجلت ولاية ميلة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة استفاد من دعم مختلف البرامج التنموية، فقد وصلت عدد مناصب الشغل التي توفرها حوالي 78 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة إلى 915 عامل حسب إحصائيات 2014، وهذا العدد لا يمثل شيئ مقابل إمكانيات هذا القطاع في المجال التشغيلي والمالي وحتى البيئي بسبب الحالة التي آلت إليها المنطقة والتي أصبحت تعد من المناطق المهجورة الأراضي وهذا بسبب غياب السياسات والبرامج الشاملة والتي تؤدي إلي استصلاح هذه الأراضي التي تدهورت بسبب الانجراف والتصحر وتآكل التربة خاصة في المناطق الجنوبية للولاية، إلا أن دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة الناشطة في قطاع الفلاحة يبرز من خلال استخدام منتجاتها كمواد أولية للصناعات الغذائية وسوف نحاول تقييم دورها في هذه التنمية المحلية المستدامة في هذا القطاع من خلال:

1-الحبوب : والتي يتم تجفيفها وتعليبها أو استخدامها في بعض المنتجات الغذائية بعد طحنها، فمثلا القمح بنوعيه الصلب واللين يمكن استعماله في صناعة العجائن خاصة وأن هذا الإنتاج يحصد النصيب الأكبر من الإنتاج الزراعي بالولاية وهذا ما يلبي حاجات أساسية للسكان(خبز، عجائن ...) ويساهم في توفير مناصب الشغل وبالتالي التقليل من نسب البطالة، إلا أن غياب التكامل بين مؤسسات القطاع الصناعي والمؤسسات المتوسطة والصغيرة الناشطة في القطاع الفلاحي هو الذي يحد من دور هذه المؤسسات في المساهمة في تحقيق التنمية على مستوى الولاية، وبالرغم من هذا وجد أن هذه المؤسسات لعبت دورا كبيرا في تحقيق الاكتفاء الذاتي والفائض في الولاية.

2-الإنتاج الحيواني : يتم في الولاية تحويل الحليب إلى أجبان ومشتقاته، إلى جانب كل من الصوف والجلود و الأوبار، حيث أن هذه المعطيات تشير إلى فرص كبيرة للاستثمار في القطاعات الغذائية التي تفيد تموين الولاية بمنتجات محلية بدلا من استيرادها، إلا أنه وبالرغم من الكمية المعتبرة التي تنتجها والتي تساهم فيها هذه المؤسسات تبقي مشكلة خلق الشبكة التكاملية بين قطاعات الفلاحة والقطاعات الغذائية والتصنيعية تحد من تنامي وتزايد هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة على الصعيد المحلى وغياب فرص الاستثمار هي التي تحد من حقيقة مساهمتها في القطاع الحيواني و الفلاحي بصفة عامة.

ثالثا: مساهمتها في الجانب البيئي

إن مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة لا يمكن أن تترجمها أرقام وإحصائيات وهذا لسببين : السبب الأول هو غياب المؤسسات التي تنشط في قطاع المحروقات وحتى المؤسسات الناشطة في قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك تقدر ب 09 مؤسسات على صعيد الولاية ككل وحتى الصناعات الأخرى التي تنشط فيها هذه المؤسسات هي عبارة

عن صناعات تقريبا صديقة للبيئة إلا من ناحية استغلال المواد الأولية الموجودة في المنطقة أو الغبار والضجيج الموجود في الولاية خاصة في الآونة الأخيرة، أما النقطة الثانية فهي الغياب الشبه كلى للإحصائيات الذي لا يعود إلي غياب هذه العلاقة بين البيئة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وإنما إلي غياب الهيئات المسؤولة عن ترجمة هذه العلاقة وهذه المعلومات إلي أرقام التي يمكن من خلالها الحكم على مدى مطابقة هذه العلاقة للمعايير الدولية المتعامل بها في هذا المجال، وهذا ما صعب علينا مهمة الحصول على المعطيات الرقمية وترجمتها وتحليل العلاقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتنمية المحلية المستدامة من خلال جانب الاستدامة والبيئة ودراسة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في القيام بهذا الجانب من التنمية المحلية المستدامة.

رابعا: مساهمتها في تنشيط القطاع السياحي

إن الامتداد الجغرافي والطبيعي، والإرث الحضاري والثقافي للولاية أهلها بأن تكون قطب سياحي وقبلة للزوار إذ تتوفر على مناطق طبيعية وأثرية تؤهلها إلي خلق سلسلة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة تتكامل فيها بينها من أجل خلق الجو السياحي الذي يغذي عوائد الولاية المادية والمعنوية حيث سجلت الولاية وجود حوالي 2809 مؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات من فنادق ومقاهي ومطاعم والخدمات الغير سلعية المقدمة للجماعة المحلية تساهم في تشغيل 13539 عامل، كما ساهمت في ارتفاع العوائد المحلية المالية للمنطقة من خلال الضرائب والرسوم التي توفرها إلي الولاية والتي تسمح لها بخلق مشاريع تنموية أخري، إلا أن مساهمة المؤسسات في ولاية تمتلك مناطق سياحية جد راقية في حالة استغلالها مثل :ميلة القديمة، وسد بني هارون، ومختلف الحمامات بالولاية أهمها حمامات التلاغمة ، والمناظر الطبيعية الموجودة غرب الولاية التي يمكن أن تحقق للولاية اكتفاء ذاتي مالي وسياحي بمجرد استغلالها.

خامسا :مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في مجالات أخرى

بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ميدان تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال المساهمة في مجال التشغيل والتقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلي تمويل ميزانية البلديات من خلال العوائد الجبائية وعلى الصعيد البيئي وقطاع السياحة والصناعات التقليدية فإن دورها في التنمية المحلية المستدامة يتعدى ذلك إلى مجالات أخري والتي نوجزها فيما يلي:

– تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في مجال الخدمات المحلية حيث نجد أنها توفر نسبة معتبرة من خدمات النقل والمواصلات حيث تساهم حوالي 512 مؤسسة في هذا المجال بالإضافة إلي 354 مؤسسة تعمل في مجال تقديم خدمات متنوعة للعائلات، وبالتالي نجد أنه مقارنتا بالعدد الإجمالي للمرافق،سابقة الذكر الموجودة في الولاية فان المؤسسات المتوسطة والصغيرة تلعب دور لا بأس به في مجال تغذية المواطن بالخدمات .

– كما تلعب هذه المؤسسات دورا هاما وخاصة في هذه المرحلة لكونها تعتبر مرحلة الإصلاحات الهيكلية أي مرحلة الأشغال العمومية حيث نجد أن هناك 2169 مؤسسة تعمل في مجال البناء والأشغال عمومية وهذا خارج مجال البترول، و 328 مؤسسة تساهم بتوفير مواد البناء، الخزف والزجاج.

المطلب الثالث: عراقيل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة.

رغم الأهمية البالغة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تبقى في مواجهة جملة من العراقيل تستعدي تدخل الدولة للتقليل منها وذلك بتوفير كل الدعم والمساندة لهذه المؤسسات عبر هيئات متخصصة تسعى لتفعيل دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

ومن بين هذه العراقيل نذكر ما يلي:

1–عراقيل اقتصادية: من أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في ولاية ميلة والتي تحد من دورها في التنمية المحلية المستدامة وخاصة في الجانب الاقتصادي نجد:

– مشكلة التأمين، إذ يتعين على صاحب المؤسسة التأمين على عامليه، وفي حالة ما نقصت السيولة الكافية أو عدم استقرار العمالة وسرعة دورانها ومن ثمة تأخره على سداد مستحقات التأمينات، فإنه يتعرض لدفع غرامات وفوائد تضاف إلى أعباء المؤسسة القديمة، وهذا ما يدفع صاحب المؤسسة إلي الاستغناء عن عمليات التأمين، وبالتالي تقليل العوائد المالية للولاية هذا من ناحية وعدد العمال من ناحية أخر بحجة ثقل إجراءات التأمين؛

– ارتفاع تكاليف نقل المواد الأولية من نقاط التموين المتمثلة في الموانئ المتواجدة في الشمال إلى مراكز نشاط المؤسسات بالولاية إلى جانب ارتفاع مصاريف التخزين، ذلك أن الكميات الواجب شرائها يجب أن تفوق احتياجات الطلبيات، وذلك لتقليل التكلفة بالإضافة إلى تجنيد أموال كان يمكن استغلالها في مشاريع أخرى واحتمال انقطاع المخزون أو تلفه من المواد الأولية لأسباب طارئة؛

– غياب شبه كلي للمنطقة الصناعية مما يحد من كفاءة العناقيد الصناعية في المنطقة التي تسعى إلى تنمية وتطوير ودعم الصناعات المتوسطة والصغيرة وما يتعلق بذلك من كيفية توفير واستثمار خلية من الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي تنشط بصفة تكاملية في ظل متطلبات المنطقة أو المدينة الصناعية؛

– ارتفاع التكاليف التسويقية نتيجة ضيق السوق المحلية الناجمة عن ضعف القوة الشرائية للمستهلكين، نتيجة انخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية فتضطر إلى تخفيض أسعارها؛

2– عراقيل متعلقة بالإدارة والخدمات العمومية: تتسم الإدارة العمومية في ولاية ميلة عموما بالبيروقراطية والتقصير وثقل الإجراءات والوثائق وهذا يعتبر أكبر دافع لإحباط نمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتقليل من دورها في التنمية المحلية المستدامة وتتمثل أهم هذه المشاكل في:

* غياب الأطر التنظيمية والهياكل الإدارية اللازمة لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات بالمستوى الذي يحقق الغايات المنشودة من تلك الإستراتيجية المطبقة على المستوى الولائي والوطني في مجال دعم التنمية، وغياب المكاتب المكلفة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات وتقييمها، وإبداء الرأي حولها؛

* غياب دور الإدارة المحلية بولاية ميلة في مجال القيام بالدراسات، وإقامة المدن، والتجمعات الصناعية والخدمية والبني التحتية التي تتطلبها هذه المشروعات ؛

* غياب التنسيق بين هذه المؤسسات وهيئات المعلومات والجهات ذات العلاقة بشأن إقامة التحسيسات الدورية حول المؤسسات والمشروعات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة للوقوف على مدى قوة أدائها ومساهمتها في تحقيق التنمية في الولاية من جهة ومعرفة ما تواجهه من صعوبات من جهة أخرى، واقتراح الحلول الناجحة لها من جهة أخرى؛

* ارتفاع تكاليف الإجراءات الإدارية وكثرة الرخص والوثائق المطلوبة من المستثمر للموافقة على الاستثمار، حيث يتطلب وقتا كبيرا لإتمام ذلك بالإضافة إلى غموض التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار أثناء تطبيقها مما يؤدي بالمستثمرين إلى تفضيل مناطق أخرى؛

* ضعف شبكة الطرقات داخل الولاية حيث تحتاج إلى صيانة وتجديد مما يتسبب في تعطيل نشاطها.

* عدم انتشار شبكة الانترنت بشكل واسع ونقص التعامل بالأجهزة والتقنيات المعلوماتية خاصة على مستوى الأجهزة والهيئات الحكومية؛

* قصور وعجز في عمل البنوك التجارية والتي تعاني من البيروقراطية والبطء في المعاملات وارتفاع في نسب الفوائد إلى جانب كثرة الضمانات المطلوبة.

3- عراقيل إجرائية : وتتلخص فيما يلي:

* مشكلة الضرائب حيث تعاني العديد من المؤسسات من ثقل الالتزامات الجبائية فترتفع تكلفة المنتج، وبالتالي يصبح غير قادر على المنافسة أمام المنتجات الأخرى، كما أن ارتفاع نسب الضرائب يؤدي إلى عدم تصريح بعض المؤسسات برقم أعمالها الحقيقي مما يزيد من تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي؛

* غياب الممنوحات الفعلية للتسهيلات المقدمة للمستثمرين الجدد لمساعدتهم في النهوض بمشروعاتهم مثل إعفاءات ضريبية وجمركية، وصرف القروض التمويلية في وقتها المحدد لشراء مستلزمات التشغيل.

4- عراقيل أخرى: بالإضافة إلى العوائق السابقة تواجه أصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة عوائق أخرى، تتعلق بالجانب الحضري والفكري والتعليمي للمستهلك والمنتج ولأفراد المجتمع الذي تنشط فيه هذه المؤسسات والتي يمكن اختصارها في:

* تفضيل وميل المستهلك للمنتجات المستوردة على حساب المنتج المحلي على الرغم من أن هناك العديد من المنتجات ذات جودة ويتم تصديرها إلى الخارج.

*غياب الاتصال والتشاور بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات المحلية للوقوف على أهم انشغالاتهم ومشاكلهم، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة؛

*نقص الموارد البشرية المؤهلة، خاصة العلمية المتخصصة والخبيرة وتوظيفها في غير محلها إن وجدت.

خلاصة الفصل.

لقد قمنا في هذا الفصل بمحاولة لإسقاط ما جاء في الدراسة النظرية حول دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على إحدى ولايات الجزائر وهي ولاية ميلة، فوجدنا أن ولاية ميلة تتوفر على جملة من الإمكانيات التي تؤهلها لتكون قطب استثماري محفز ومشجع، خاصة للأفراد المحليين من خلال إقامة مشروعاتهم، فهي تسعى لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقيام تنمية محلية حقيقية من خلال تبني جملة من السياسات والسبل للنهوض بهذا القطاع الحيوي نظرا لأهميته في تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة.

الخاتمة

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرز أهميتها كإحدى دعائم التنمية، وذلك من خلال دورها الفعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، لذلك فقد اكتسبت أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ودورها الفعال في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. فهي تعتبر من القطاعات التنموية القادرة على تحقيق أهداف هذه التنمية، نظرا لما لها من خصائص تؤهلها على الانتشار الجغرافي الواسع في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية ويعمل على خلق نمو متوازن. فصغر حجمها يتيح للدولة إمكانية توجيهها بسهولة واستخدامها كأداة لتدعيم التنمية المحلية المستدامة بتشجيع تواجدها جغرافيا في مختلف الوحدات المحلية، وهو ما يساعد على تنمية المجتمعات المحلية والرفع من مستوى معيشة سكانها وكذا جعلها طريقا لرفع مستوى الوعي البيئية والثقافة البيئية لدى المجتمع. فدعم وتطوير هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية ذاتية محلية مستدامة تعتمد على استغلال الموارد والطاقات المحلية.

لذلك فقد تم التركيز في دراستنا على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة فهي تساهم في الجانب الاقتصادي من خلال المساهمة في الناتج المحلي ودعم للاقتصاد الوطني، ومن الجانب الاجتماعي من خلال خلق فرص عمل جديدة، والترقية الاجتماعية، ومن خلال الجانب البيئي بالمساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري والمحافظة على البيئة بصفة عامة.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختبار الفرضيات وهي كالتالي :

بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي مفادها أن "للمؤسسات المتوسطة والصغيرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال، تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها." فقد تحققت هذه الفرضية فبالرغم من تعدد وتبيان المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، فإنها تتفق في مجملها على أهمية الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة، وهذا ما نرجعه للجهود المبذولة من طرف هذه الدول في سبل دعم وترقية هذه المؤسسات نظرا لما تكتسب من خصائص تؤهلها للقيام بالدور المطلوب.

أما بخصوص **الفرضية الثانية** القائلة بأن "التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية" فقد تحققت الفرضية حيث أن التنمية المحلية المستدامة هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية والحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة، وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية، كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة بالأعمال المتعلقة بهذا الجانب.

وبالنسبة **للفرضية الثالثة** التي يشير محتواها إلى أن "تساهم إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية ميلة." فقد تحققت هذه الفرضية فولاية ميلة قد أولت اهتماما واسعا بتطوير هذه المؤسسات فهي تمتلك مجموعة من الإمكانيات التي تجعلها محطة أنظار وتؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات تؤهلها لخلق نسيج إنتاجي وصناعي متكامل وهادف لرفع قيمة الاستثمارات المحلية لكن مع الأخذ بمبدأ المحافظة على البيئة.

- **الاقتراحات:**

بناءا على ما تقدم يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية :

– وضع استراتيجيات واضحة لترقية وتطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بشكل أكبر على المستويات المحلية؛

– تكامل وتنسيق الجهود بين الدولة والجماعات المحلية وجعلها تسير وفق إست ا رتيجية مشتركة وذات أهداف مشتركة لترقية القطاع من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية؛

– زيادة الدعم المالي المقدم من الدولة للجماعات المحلية لتهيئة المحيط الملائم للاستثمار؛

– إحداث الإصلاحات اللازمة على مستوى الإدارة المحلية وتفعيل مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية بما يسمح بالقضاء على مختلف المشاكل المحلية.

– التركيز على إستراتجية إنشاء مؤسسات ذات فروع متباعدة، حيث يختص كل فرع في إنتاج جزء معين من تلك الصناعة لتعود هذه الأجزاء في الأخير إلى المصنع الأم، حيث يتم فيه عملية التعبئة والتغليف والتركيب.

– الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء هذا النوع من المؤسسات.

– الاحتكاك أكثر بتجارب الدول الناجحة في هذه المجال والاستفادة من تجاربها.

قائمة المراجع

أ- الكتب:

01- سامية محمد جابر وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

02- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.

03- كمال التابعي، **تغريب العلم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية:

01- بوغابة مريم وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، مذكرة ليسانس غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2014-2015.

02- برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

03- حريزة فاطمة الزهراء، **تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2013.

04- حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر بدون سنة.

05- حياة سباعي، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير غير منشورة، المركز الجامعي ميلة، 2013-2014.

06- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2001.

07- زراية اسماء، **اثر سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

08- زوية محمد الصالح، **اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

09- سارة بلحربي، **دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تنشيط الاستثمار المحلي**، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2013-2014.

10- شوية عراب، **دور نظام المعلومات الإدارية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

11- صالحي سامي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد آكلي محند أو الحاج، البويرة 2014-2015.

12- طالب خالد، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

13- قزال أحلام، **دور نظام المعلومات في التسيير الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

14- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

15- لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.

16- محمد الأمين بوزرزور ووليد حسين، **تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ليسانس غير منشورة في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، 2012.

17- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008-2011.

18- موساوي نسيم، **التمويل التاجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2012-2013.

19- نضيرة بوزيد، **الدور المسير في تسيير الكفاءات البشرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

20- وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2015.

ت- الملتقيات والتقارير:

01- احمد نصر ونصر رحال، **إدارة الطلب على المبادئ كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 08/07 افريل 2008.

02- ابو بكر بوسالم، محمد عبد اللوش، **دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19-20 أكتوبر 2015.

03- أسامة سنوسي، فاطمة محبوب، **الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المحلية المستدامة**، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19-20 أكتوبر 2015.

04- خالد قاشي، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19-20 أكتوبر 2015.

05- سميحة طري، **التنمية المحلية،الركائز والمعوقات**، الملتقي الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19-20 أكتوبر 2015.

06- سهام عبد الكريم، **حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة، البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية 03-04 مارس 2008.

07- سهام حرفوش، **الإطار النظري للتنمية الشاملة ومؤشرات قياسها**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 08/07/افريل 2008.

08- شريفي عمر، **لإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بورج بوعريريج 14-15 افريل 2008.

09- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 08/07 افريل 2008.

10- عمر شريف، **تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بورج بوعريريج 14-15 افريل 2008.

11– عبد الرحمان بن عنتر، **حاضنات الأعمال التكنولوجية مدخل لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة بومرداس بدون سنة.

12– علي عبد الله العرداوي، **ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، قسم البحوث والدراسات، إدارة شؤون اللجان والبحوث، 26 جانفي 2012.

13– فايدي كمال، **اللامركزية الإدارية ودورها في تحقيق التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19–20 أكتوبر 2015.

14– كوشي مراد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الثاني حول حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19–20 أكتوبر 2015.

15– مجمج عبد العالي، **دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وزيادة مستويات التشغيل**، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19–20 أكتوبر 2015.

16– محصول عبد السلام، **دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي ميلة، 19–20 أكتوبر 2015.

17– نورين بومدين، **دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة**، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة، البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية 03–04 مارس 2008.

ث– القوانين والمراسيم:

01– الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 98–227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـ 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المادة 04 الفقرة ب، ص 08.

02– الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 69–60 المؤرخ في 1996/01/27، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 –494 المؤرخ في 2003/12/14 المتعلق بإحداث مفتيشية للبيئة في الولاية العدد 80–2003.

ج– مواقع الانترنت

01– عبد الرحيم العقاب، المقومات الأساسية للتنمية المحلية ومعوقاتها، 03/07/ 2007، محملة من الموقع الالكتروني www.14october.com تاريخ التحميل 2016/04/03.